

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

معهد أبو لغد للدراسات الدولية

## الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية

دراسة حالة قطاع المياه

عبد الرحمن سليم عبدأحي التميمي

المشرف : د جوني عاصي

شباط 2007

## الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية

دراسة حالة قطاع المياه

عبد الرحمن سليم عبدأحي ألتيمي

1025147

تم انجاز هذه الدراره بأشراف الدكتور جوني عاصي وموافقة اللجنة المكونه من

د. جوني عاصي (رئيس اللجنة) .....

د. روجر هيوك (عضو وممتحن داخلي) .....

د. عامر مرعي صوالحه (عضو وممتحن خارجي) .....

تاريخ الامتحان: 12 شباط 2007

كلمة شكر

لم يكن باستطاعتي أن أنجز هذا العمل المتواضع لولا الاسترشاد بنصائح وتوجيهات  
أستاذي المشرف الدكتور جوني عاصي فله الشكر الجزيل، كما أنني أتقدم بالشكر لكل من

د. عامر مرعي، والدكتور روجر هيوك لقبولهما وتفضلهما بإبداء الملاحظات على هذا  
الجهد المتواضع، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إتمام هذا البحث سواء  
بالطباعة أو المراجعة.  
لهم جميعا الشكر الجزيل والحب كله.

الباحث

عبد الرحمن التميمي

## المحتويات

6.....الإهداء

7.....الخلاصه

## الإهداء

إلى الذي غيبه الموت

فأحضره الخلود

إلى أخي تيسير

## الخلاصة

ترتكز الدراسة على متابعة التوجهات المحلية والإقليمية لعملية الخصخصة من خلال دراسة حالة قطاع المياه. اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي والكيفي لتوجهات الخصخصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وترصد الدراسة توجهات الدول المانحة والمؤسسات الدولية في دفع دول المنطقة نحو التكامل بين القطاع الخاص لتأدية هدف سياسي. ومن أهم نتائج الدراسة هو قطاع المياه الذي يعتبر نموذجاً مثالياً لتطبيق النظرية الوظيفية، حيث أن تكامل القطاع الخاص على المستوى الإقليمي يؤهله إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن ثم يؤدي وظيفة سياسية. وتلحظ الدراسة بشكل كبير أن قطاع المياه في فلسطين وفي الإقليم يجري إعداده مؤسساتياً، وقانونياً ليؤدي هدف التشابك في القطاع الخاص الإقليمي والدولي. وقد خلصت الدراسة إلى أن جميع المشاريع السياسية في الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد والمبادرة الأوروبية تعتمد القطاع الخاص كلاعب أساسي في التأثير على حل الصراع الإقليمي على مصادر المياه.

abstract

## abstract

The main objective of the research is to study the water sector as a case study to understand the Privatization process at local, regional and international and the trend of the countries policies for this economic option.

By qualitative and quantitative analysis, the research will focus on the nature of the Privatization and its impact on the future Palestinian Israeli conflict on water resources,

The research tackles the role of donor countries and the international funding organizations for the promotion of water projects which the ultimate goals of these projects are political such as the integration of Israeli economy with regional and Middle East entire economy. comprehensively the study clarifies the importance of using the political theory (functionalism) as a tool to understand the philosophy behind the international proposals (a great Middle East, a new Middle East, European neighborhood initiative ...etc)in order to have a clear vision why initiatives are keeping the private sector as a focal point of the social political and economic for the reform in **the entire Middle East**

## الفصل الاول

الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية

دراسة حالة قطاع المياه

## 1.1 المقدمة

في إطار الدعوة التي وجهت من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للأطراف التي حضرت مؤتمر مدريد 1991 كان هناك إشارة واضحة لضرورة البدء في خلال

أسبوعين من انعقاد المؤتمر في المفاوضات متعددة الأطراف .<sup>1</sup>

وقد أشارت هذه الدعوة إلى أن هذه المفاوضات ستركز في جوهرها على التعاون الإقليمي في مجالات أهمها المياه، البيئة، التعاون الإقليمي، اللاجئين بالإضافة إلى الحد من التسليح، وقد شكلت عقب المؤتمر خمس لجان متخصصة في هذه المواضيع.

وفي كلمته الختامية أشار وزير خارجية الولايات المتحدة إلى أهمية التعاون بين الجيران وركز على الجانب الاقتصادي بشكل كبير معتبرا ذلك مدخلا أساسيا لتحقيق الاستقرار.

كما أن الملاحظ أن أجندة جميع اللجان ركزت على التعاون الإقليمي بل أصبح الهدف الرئيسي من كل هذه اللجان، وقد ترجمت هذه الأجندات في مشاريع مشتركة هدفت في الأساس إلى إدماج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة وخلق شبكة من العلاقات بين دول المنطقة على الصعيد الرسمي والشعبي والقطاع الخاص وذلك لإعطاء انطباع أن التعاون يمكن أن يسبق الاتفاق السياسي أو على الأقل يدعمه ويكرسه، وهذا ما حدث في حالة الاتفاق الأردني الإسرائيلي وفي حالات جزئية مع الطرف الفلسطيني.

غير أنه كان من الواضح عمليا إلى درجة كبيرة أن التقدم في مثل هذه اللجان كان مرتبطا بشكل كبير بالتقدم في الشأن السياسي ( تعطل العمل في هذه اللجان فترة طويلة كان

---

<sup>1</sup> رسالة الدعوة لحضور مؤتمر مدريد الموجهة للأطراف 30 تشرين اول 1991

المسار السياسي فيها شبه معطل )، وقد كان هذا الارتباط واضحا في مقاطعة سوريا، ولبنان لهذه المؤتمرات منذ بداياتها في موسكو في شهر كانون الثاني 1992. ولكن الاهتمام السياسي بالتنوير الاقتصادي الإقليمي كأداة لخلق بيئة ملائمة للتحرك السياسي ظل يسير من وراء الكواليس ولهذا فان لقاء رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر الدوحة الاقتصادي (1997) كان مخصصا لرجال الأعمال والمفكرين، وقد طالبهم بصراحة في المشاركة في دفع عجلة التعاون الإقليمي وأن يأخذ القطاع الخاص دوره في ذلك.<sup>2</sup>

وعندما تأثرت المفاوضات بالمعوقات السياسية خلق مسار ثالث وهو المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية ( القاهرة، الدوحة، البحر الميت، الدار البيضاء ) لإبقاء هذا المسار فاعل بالرغم من الجمود السياسي .( خاصة في فترة حكم رئيس الوزراء الاسرائيلي نيتياهو) ولإدماج اقتصاد المنطقة بعجلة العولمة الاقتصادية. ولهذا يمكن القول أن الخصخصة باعتبارها الوجه الأبرز في الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأحد أدوات العولمة كانت في الشرق الأوسط لها وظيفة أخرى وهي الاستفادة منها في تطبيق المشاريع السياسية الإقليمية أو في المساعدة في خلق أجواء لتطبيقها. ويكاد يكون قطاع المياه هو الأكثر اهتماما من حيث حجم التمويل الذي حصل عليه أو من حيث نوع المشاريع ومحتواها التي تطرح كجزء من حل مشكلة المياه في المنطقة

---

<sup>2</sup> بناء على طلب من رئيس الوزراء البريطاني تم عقد لقاء منفصل مع رجال الأعمال ولمزيد من التفاصيل انظر موقع مؤتمر الدوحة الاقتصادي (1997). [www.weforum.org](http://www.weforum.org)



وتخفيف حدة التوتر أو من حيث إدماج اقتصاديات المنطقة في مشروع الشرق الأوسط

الجديد ( مشروع شمعون بيريس، 1993 )<sup>3</sup>.

وفي الآونة الأخيرة اقترح عدد من المشاريع ( قناة البحرين، التحلية، خلق شركات مياه

مصالح مياه ) بالإضافة إلى عدد من الأفكار يتبناها القطاع الخاص في محاولة لإيجاد

قاعدة من التعاون الإقليمي يهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتحديد مستقبل أي مفاوضات

وينسجم مع الخطط الإقليمية، ولهذا فإن هذه الدراسة ستحاول استقصاء العلاقة بين ما

يطرح من أفكار لإدماج القطاع الخاص في مشاريع وطنية ( تؤثر على البعد الإقليمي ) أو

إقليمية تؤثر على البعد السياسي المستقبلي، حيث أن خلق قوى اقتصادية ضاغطة

بالضرورة سيخلق بنى سياسية لها دور سياسي واجتماعي بالإضافة إلى دورها

الاقتصادي.

كما هو معروف فإن الفكرة الرئيسية في الخصخصة هي تخلي الدولة عن نشاطها

لمصالح القطاع الخاص ( محلي، إقليمي، دولي ) الأمر الذي يخلق قوة اقتصادية

وشبكة علاقات محلية وإقليمية ودولية تختلط بها المصالح مما يؤدي إلى أن تكون

هذه المصالح هي الحدود لسياسة الدولة أكثر منها القيم الأخلاقية والاجتماعية،

(ولهذا فإذا كان القرن الماضي له سمة رئيسية وهي عسكرة المجتمعات وإحداث

---

<sup>3</sup> طرح بيريز مشروع الشرق الأوسط لأول مرة في عام 1967 في مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية في مقال له تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد". وبعد ذلك ظهر مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي بدأ الحديث عنه من خلال المشروع الذي أعدته 9 وزارات أمريكية و 11

مركز أبحاث في عام 1979 وصدر تحت اسم:  
Regional Cooperation in the Middle East

غير أنها ليست من أفكاره الخالصة فقد طرح مفهوم الشرق الأوسط أول مره عام 1902 من قبل الجنرال امريكي ماهان الذي كان يرى ان السيطرة على البحار هي افضل وسيله لتوسيع النفوذ

انقلابات عسكرية فيها فان السمة لهذا القرن الجديد هو تشكيل المجتمع وخلق قوة ونخب هي التي تأخذ القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر.)

يرى بعض علماء الاجتماع أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قد افرزت نخبة معولمة من أبناء الطبقة الوسطى في فلسطين و الأردن.(حنفي، 2005).

فان العولمة بمحتواها الاقتصادي قد خلقت قطاع خاص معولم يرتبط بشكل كبير بالاقتصاد الإقليمي والعالمي وهو عبارة عن امتداد لشركات عالمية وإقليمية وأكثر من ذلك، فان رأسمال وطني هو الأكثر تهميشا في العولمة أو في خدمة الاقتصاد المعولم، ولهذا فان المجتمع بدأ بتشكيل ليس على أساس طبقي اجتماعي محلي، بل هناك من علماء الاجتماع من يرى أن عولمة العلاقات الرأسمالية وفي الليبرالية الاقتصادية مولدا لفئات جديدة على اساس معولم تمثل الطبقة الوسطى قاعدته .وتذهب إحدى الباحثات إلى إضفاء سمات على الطبقة الوسطى في المغرب العربي تعتبرها جزءاً من طبقة وسطى عالمية، أي طبقة لا تنظر الى نفسها كفاعل في الدولة الوطنية وتدير شؤونها بمعزل عن النخبة السياسية والاقتصادية،(تراكي، 2004).

وهو ما أعطى النخب السياسية والاقتصادية هامشا كبيرا للعب في فضاء أكثر حرية وبعيدا عن الضغوط الاجتماعية والتحرش السياسي المحلي لابعاد الطبقة الوسطى بل، على العكس تماما برز هناك استعداد لتأهيل فئة من الطبقة الوسطى مرتبطة برجال الأعمال من خلال الإقبال الواسع على كليات التجارة والأعمال

مدعومة من رجال الأعمال أنفسهم، وتحول كثيرين من الأساتذة الجامعيين الى مستشارين لدى رجال الأعمال والصراع داخل الطبقة الوسطى أصبح صراع تقسيم لا بشأن تغيير " قوانين اللعب " الأمر الذي جعل فئة رجال الأعمال في صدارة حتى القرار السياسي أو محاولة التأثير كما كان حال الحريري في لبنان وبعض الشخصيات الاقتصادية في فلسطين، وفي الأردن، ولهذا فان المشروع الليبرالي الذي يدخل تحت مسميات كثيرة يركز على خلق طبقة تخرج من القطاع الخاص تقود عجلة التشكيل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة الأمر الذي يفسر مبادرة رجال الأعمال الفلسطينية في موضوع تشكيل حكومة فلسطينية.<sup>4</sup> في محاوله لتقدم التكنوقراط ورجال الاعمال في مراك. صنع القرار، وفي هذا الإطار تقدم عدد من رجال الأعمال تحت اسم " مبادرة القطاع الخاص بمبادرة سياسية على أثر تعثر تشكل الحكومة الفلسطينية بعد انتخابات حماس.

## 2.1 الإطار النظري للدراسة

---

<sup>4</sup> على سبيل المثال تجربة مؤسسة طلال أبو غزالة في انشاء كلية متخصصة في ادارة الأعمال ضمن مفاهيم ليبرالية بحث. على سبيل المثال صاحب أكبر شركة عابرة للحدود في الأردن هو رئيس النواب الحالي وأن حملة نداء فلسطين وهي تجمع قوى وطنية وشخصيات شكلت بهدف الضغط لتشكيل حكومة بديلة لحماس هي مدعومة من رجل أعمال فلسطيني .

الليبرالية الجديدة هي النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعرف به هذا العصر -وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لعدد من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيز ممكن من الحياة الاجتماعية لكي تحقق أقصى الأرباح وأصبحت خلال العقدين الماضيين الاتجاه السياسي والاقتصادي المهمين دولياً- وتصنف المبادرات الليبرالية الجديدة بأنه لا يوجد بديل وأنها النظام الاقتصادي الوحيد الممكن.

وهناك جدل كبير في الأوساط الأكاديمية والاقتصادية حول الليبرالية الجديدة، ويقف في الصف المعارض بشدة نعوم تشومسكي الذي يصفها بالمؤامرة على مؤسسات ومقدرات الشعوب. وذلك عن طريق أدواتها وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.

ولكن هذه الأدوات المسيطرة ليست مستقلة بل تعكس تعزيز الأدوار لمؤسسات الليبرالية الجديدة وتلك مظاهر بارزة منذ آدم سميث الذي قال " أن المهندسين الأساسيين للسياسة في إنجلترا هم التجار وأصحاب المصانع الذين استخدموا سلطة الدول لخدمة مصالح بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك.

ولهذا فإن إجماع واشنطن هو خارطة الطريق لتحقيق أهداف الليبرالية الجديدة وأصحابه هم سادة الاقتصاد الخاص (الشركات التي تهيمن على الاقتصاد والسياسة وتكوين الفكر والرأي).

ولذلك فإن فكرة التعاون والانفتاح وإطلاق المبادرات الخاصة كلها تسير في ركب الليبرالية الجديدة وقد عبر عن ذلك خطاب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في

منتدى دافوس والى المقال الذي كتبه في مجلة Globalist<sup>5</sup> والذي ركز فيه على

الانفتاح الاقتصادي والتجاري كألية لتحقيق السلام والرفاه.

ويبدو أن نموذج "هلسنكي" <sup>6</sup> أغرى الدول الغربية على تكرارها مع الشرق الأوسط

من خلال تشجيع الأفكار الليبرالية وكل ذلك من خلال مشاريع ذات محتوى سياسي

بالدرجة الأولى.

ولعل إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقه التي تلتقط الفكر الغربي وتسخره

لمصالحها من خلال تركيزها على وظيفة جديدة لها مستفيدة من الأجواء التي خلقتها

إفرازات الليبرالية الجديدة

ولعل إسرائيل أدركت أن عليها أن تستعد في بنيتها الداخلية ( وعلاقتها الدولية لان

تلعب دورا قد يكون جديدا من حيث الوسيلة ولكنه نفسه من حيث الجوهر والهدف

وهو السيطرة، وهذا ما يفسر الكم الهائل من الأفكار والمشاريع التي تتقدم بها إسرائيل

للمنتديات العالمية في محاولة لخلق أجواء الهيمنة التي هي خليط من القدرة على

استغلال العلاقات الدولية، والقيم الاقتصادية الدولية، والتحول في النظام العالمي لخلق

أو محاولة خلق وضع الدولة المهيمنة في المحيط الصغير لها، ولكن هذا لن يأتي

ويبدو أن هذا مفهوم لإسرائيل إلا بخلق شرق أوسط صغير يرتبط بشرق أوسط كبير

مرتبط كلاهما بالنظرة الأمريكية للعولمة ومفهومها لتطبيقاتها الاقتصادية

والجيوسراتيجية، ومن المعروف أن جوهر الشرق الأوسط الصغير أو الكبير أو

<sup>5</sup> Globalist ,6<sup>th</sup> February .2004

<sup>6</sup> في فترة السبعينات من القرن الماضي تضمن مؤتمر هلسنكي بين الدول الاوروبيه والاتحاد السوفييتي على التعاون في مجال الثقافه وحقوق الانسان ، وتشكلت لجنه سميت "السله الثالثه" و نجح هذا الاسلوب في فتح ثغره في الجدار الحديدي ساهمت بشكل كبير في ما حدث لاحقاز

الجديد هو سياسي بأدوات اقتصادية أهمها تشجيع مبادرات المشاريع المشتركة وتقوية القطاع الخاص الوطني ليصبح جزء من الاقتصاد العالمي لتأديته وظيفة سياسية.

تعتقد معظم الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة أن قطاع المياه هو الأكثر جدلاً وذلك لعدة أسباب أهمها أن هناك من يعتقد أن المياه هي احتياج أساسي يندرج تحت حقوق الإنسان وهو غير خاضع لقانون السوق ( هينريش بول، 2004)،<sup>7</sup> وهناك من يعتقد أن المياه كأبي سلطة تخضع لقانون العرض والطلب وبالتالي فإن إدارتها تحتاج إلى حكمة السوق . كما أن المياه أداة يتم استغلالها في تحقيق ما يسمى الدولة المسيطرة أو الدولة المهيمنة. " Dominant or hegemony " (زيتون، 2005، Allan, 2001) وهناك العديد من الدراسات التي ترى أن استغلال المياه " وخاصة المياه عابرة الحدود " هي الأبرز في مظاهر الاقتصاد السياسي حيناً أو الجغرافية السياسية حيناً آخر.

وحتى المؤسسات المالية الدولية أصبحت لاعبا أساسيا في هذا المجال سواء من حيث اشتراطها في تمويلها للمشاريع المشتركة " التعاون الإقليمي " بمعناه الاقتصادي والسياسي أو حتى في عملية بناء المؤسسات المتعلقة بالمياه داخل الدولة لتكون جزء من التعاون الإقليمي المستقبلي " عبر خلق علاقات بين القطاع الخاص في الدول المتنازعة " أو إيجاد مؤسسات تستطيع أن تتعاون ومن الأمثلة على ذلك اشتراط البنك الدولي موافقة كافة الأطراف على إجراء الدراسة لقناة البحرين من قبل الدول المشاركة على أن يتم إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في جميع مراحل المشروع.

<sup>7</sup> منشورات مؤسسة هنريش بول الألمانية( مؤسسه تعنى بشؤون البيئة ) \_ المياه وحقوق الانسان 2005

بالرغم من الادعاء بأن القطاع الخاص هو الأكثر كفاءة في إدارة مصادر وخدمات المياه إلا أن 9% فقط من العالم يخدم بواسطة القطاع الخاص (Mason year Book 2004) وفي الآونة الأخيرة بدأ القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في عملية إعادة البناء المؤسساتي لقطاع المياه لدرجة أن القطاع الخاص المسيطر عليه من قبل شركات عابرة للحدود أصبح هو القوة الدافعة لكثير من الاتفاقيات الدولية بخلق قوى ضاغطة داخل الدول لقبول مثل هذه الاتفاقيات ( تشير كثير من الدلائل أن وزراء المياه أو صانعي القرارات أو مستشاري الدول النامية هم من خلفية لها علاقة مع المؤسسات والشركات الدولية.

ولهذا فإن موضوع خصخصة قطاع المياه ان كان له بعض الملامح السياسية في الدول النامية .ولكنه سياسي من الدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وذلك للاعتبارات التالية:

1. المياه في الشرق الأوسط قضية سياسية تعكس مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات العربية الإسرائيلية<sup>8</sup>.
2. المياه هي إحدى الوسائل التفاوضية التي يتم استغلالها للترغيب أو الترهيب في الصراع " تهديد إسرائيل بقصف سد الوحدة 1954 والموافقة عليه في عام 2004.

<sup>8</sup> مركز الفريق الفلسطيني للمفاوض في جميع أوراقه الى لجنة المياه في المفاوضات متعددة الأطراف على موضوع ارتباط المياه بالسيادة.

3. توقف أو إخفاء التعاون الإقليمي بين الدول أو الشعوب التي لديها خلافات سياسية، هناك من يرى أن إدماج القطاع الخاص في مشاريع المياه يحقق الهدف كون جميع الأطراف لديها حاجة للمياه.<sup>9</sup>
4. خلق قطاع خاص إقليمي سيشكل قوى ضاغطة نحو مزيد من الاستقرار " المناطق الصناعية المشتركة، قوى ضغط من رجال الأعمال" وبالتالي تهميش السياسي لصالح الاقتصادي.
5. تقليل قدرة البيروقراطية الحكومية على التحكم في صناعة القرار وبالتالي التحكم في القرار السياسي.

### 3.1 الهدف من الدراسة

يتركز الهدف الرئيس لهذه الدراسة على تحديد وظيفة الخصصه كمتغير مستقل في تسوية النزاعات السياسييه كمتغير تابع او تحويله الى نزاع بارد بلاضافة الى معرفة العلاقة بين المشاريع الاقليمييه الخصصه والمشاريع الاقليمييه السياسييه.

### 4.1 الفرضيات

ترتكز الدراسة على فرضيه اساسيه وهي: أن المشاريع الاقليمييه هدفها الرئيس هو ايجاد شبكه من المصالح تبرد حالة الصراع وقد تفقده أي زخم ( كلما اتسعت دائرة المصالح المشتركه \_ كالمياه \_ بين المتنازعين تنقلص دائرة المصالح المتنافسه).

<sup>9</sup> مشروع بيريس وادي الأحلام المقدم الى الحكومة التركييه واللجنة الاقتصادية متعددة الأطراف في القاهرة (1994).



والفرضيه الثانيه هي أن الطرف الفلسطيني ليس لديه الخيارات لتجنب مثل هذا المسار شبه الأاجباري.حيث تمثل المياه مصلحه اقتصاديه مشتركه تلعب دورا في تقلبص دائرة المصالح السياسيه المتناقضه.

### 5.1 الأسلوب " المنهجية "

ستدمج الدراسة في منهجيتها بين التحليل الكمي والكيفي حيث يتم ظاهرة الخخصه في المياه قياسا كميًا ، ثم يوظف الباحث أ التحليل الكيفي لتفسير مواقف الأطراف والعوامل الرئيسية التي تحدد موقف الأطراف الإقليمية من الخخصه ودراسة القوى الحقيقيه المحركة .

بالإضافة إلى ذلك فان الدراسة ستلحظ التطور التاريخي لمشاريع المياه جنبا إلى جنب مع مراحل الصراع السياسي، أو بمعنى آخر ستدرس طبيعة المشاريع المائية التي طرحت في فترات سياسية مختلفة وعلاقة هذه المشاريع بالبيئة السياسية في كل مرحلة.

وستعتمد الدراسة في أسلوبها على مراجعة الأدبيات ووثائق المشاريع وخاصة ملفات المفاوضات متعددة الأطراف ووثائق مواقف الأطراف المختلفة والعلاقة بين الاهتمام السياسي والاقتصادي في المنطقة، كما أن الباحث سيعتمد بشكل كبير على المقابلات الشخصية مع عدد من صناع القرار في مجال المياه بالمنطقة مستعينا . بالمعرفة المسبقة للقوى المؤثرة في قطاع المياه في المنطقة.

ولهذا فان التحليل سيشمل دراسة المشاريع الإقليمية التي تعتمد الخصخصة في

جوهرها وهي:

1. قناة البحرين ( البحر الميت، البحر الأحمر )
2. مشاريع تحلية المياه
3. نقل المياه من خارج المنطقة بواسطة القطاع الخاص
4. إدماج القطاع الخاص في إدارة المياه ( عمان، فلسطين )
5. تطوير حوض نهر الأردن ( بيثيا، سياحيا )

وسيأتي هذا التحليل في اطار النظرية المعروفة " بالوظيفيه " - (functionalism)

حيث تركز على

- البدء في القضايا الاقتصادية كآليه لحل أنزاع
- المشاريع المشتركة تولد مصالح مشتركة والتي بدورها تخلق

مشارع تابعه ومصالح جديده

- المشاريع المشتركة تخلق قوى ضغط جديده
- تحويل اللعبه من صفريه الى لاصفريه

**6.1 إشكالية الدراسة " طبيعة المشكلة " problem statement**

يكن تحديد إشكالية الدراسة بمحددات رئيسية سياسية اقتصادية قانونية.

### المحددات السياسية.1.6.1

1. تعتبر دول المنطقة المياه جزء لا يتجزأ من حقوقها السياسية أو من مظاهر السيادة وبالتالي هل إدخال الشركات عابرة الحدود أو المؤسسات التمويلية الدولية لإدارة بعض هذه المياه سيفقد جزءا من السيادة تحكم الواقع العملي الذي سيحدث؟

2. ما زالت دول المنطقة في حالة نزاع حول مصادر المياه وبالتالي هل إدخال القطاع الخاص أو خصخصة النزاع سيقبل من التوتر أو يزيده أو سيضعف الأطراف في تحقيق نتائج مرضية في المفاوضات أو سيفقد المفاوضات معناها " قناة البحرين مثلا "

فهل يمكن التفاوض على الحقوق في البحر الميت بعد الموافقة على استثماره؟ وإيجاد واقع جديد لا يمكنه الانفكاك من شبكة المصالح الناشئة.

### 2.6.1. المحددات الاقتصادية

من المعروف أن الإشكالية الاقتصادية في خصخصة قطاع المياه على الصعيد الإقليمي محكومة بعوامل اقتصادية ومنها:

1.

التباين الكبير في قدره الاقتصادية المباشرة ( الدخل القومي ) وغير المباشرة

( العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية ) بين دول المنطقة.

2. القطاع الخاص في دول المنطقة أيضا له طبيعة مختلفة وقدرات متباينة.

3. تباين الخبرة في التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الحدود

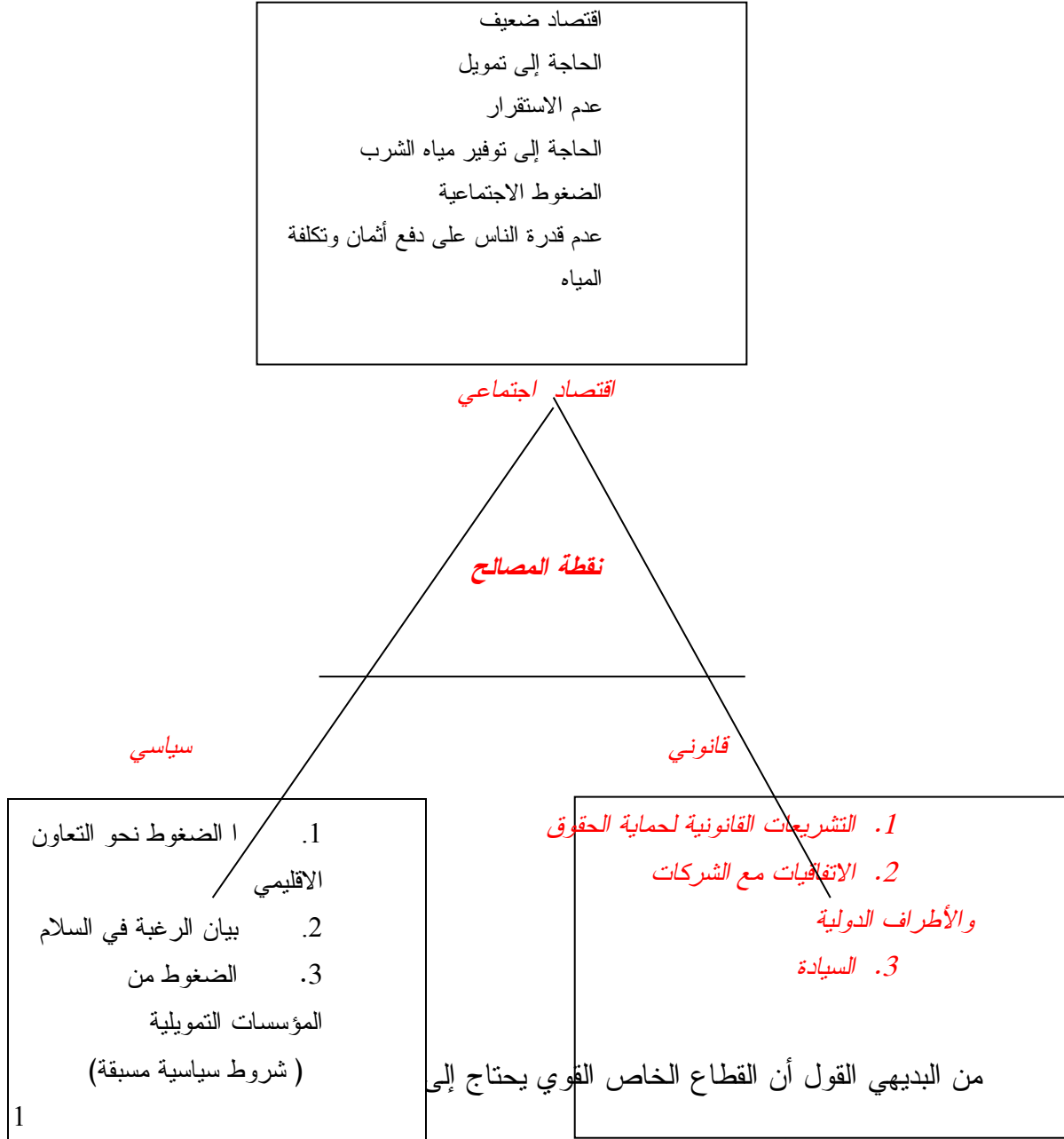
بين الدول.

4. عدم قدرة بعض الأطراف الإقليمية " مثلا الطرف الفلسطيني " على

رفض شروط التمويل أو حتى التدخل المباشر في السياسات الاقتصادية ( الطرف

الفلسطيني رفض قناة البحرين ولكنه وافق تحت ضغوط سياسية واقتصادية فيما

بعد ) .



القطاع العام يجب أن يكون لديه القدرة على وضع التشريعات والقوانين التي تحد من

طموحات القطاع الخاص فالإشكالية تبرز عند وجود قطاع عام ضعيف بتشريعاته

وبسبب القوى الضاغطة وبين شركات ولوبيات اقتصادية قوية وأبرز مثال على ذلك " الإجحاف الذي يلحق بالمواطنين في كثير من الدول في مجالات الاتصالات بسبب القوى الهائلة للشركات العاملة في هذا المجال".<sup>10</sup> (يمثل وجود سلعه سياسيه مستقره وفاعله اداة ضبط لتوسع القطاع الخاص من خلال اصدار التشريعات والقوانينالتي تحد من طموحات القطاع الخاص)

ولها فان الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة هو كيف يمكن التعامل مع خصخصة قطاع المياه، وخاصة على المستوى الإقليمي في ظل الإشكاليات والمحددات السياسية والاقتصادية والقانونية السالفة من جهة وتخفيف الأضرار أو تعظيم الفوائد التي قد تتسجم عن إدماج الخصخصة في التعاون الإقليمي كمدخل أو كحلول سياسية إقليمية" ولهذا فان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة سيكون هو " هل الخصخصة لقطاع المياه على المستوى المحلي والإقليمي ذات وجه سياسي أم هي ضرورة اقتصادية؟، والأسئلة الفرعية التي قد تساعد ايجابتها في ايجابة السؤال الأساسي

1. هل خصخصة المياه آلية لحل النزاع على هذه المصادر؟
2. هل الخصخصة قد تكون أداة اقتصادية تنتهي الى حلول سياسية؟
3. وما هي قدرات الأطراف الرئيسية في الإقليم على فرض أو رفض

مشاريع الخصخصة.؟

## 7.1 النتائج المتوقعة للدراسة

<sup>10</sup> قاومت شركة جوال كل المحاولات المجتمعية احتكارها للسوق الفلسطينية بفصل القوى الاقتصادية للمساهمين في الشركة.

الدراسة سيكون لها نتيجة رئيسية واحدة، وعدد من النتائج الفرعية، حيث أن النتيجة الرئيسية هي ستكون معرفة دقيقة وعلمية للعلاقة بين المشاريع التي سيقودها القطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي وبين المشاريع السياسية الإقليمية أما بالنسبة للنتائج الفرعية:

1. الآثار القانونية للخصخصة على الجانب الفلسطيني من حيث " الحقوق

المائية، السيادة وغيرها"

2. الآثار الاقتصادية للخصخصة على الاقتصاد الفلسطيني ( آثار قناة

البحرين، وغيرها)

3. الآثار الجيوسياسية على محتوى الدولة الفلسطينية وقدرتها في التحكم

بمصادر المياه مستقبلا.

4. تأثير مشاريع الخصخصة على القدرة التفاوضية الفلسطينية في

المفاوضات متعددة الأطراف.

## 8.1 صعوبات البحث

يمكن تقسيم المؤثرات على البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية

### 1.8.1 المؤثرات السياسية

• التغيير السريع في الوضع السياسي ( الفلسطيني بشكل خاص ) مما يؤثر

على التوجهات السياسية وفقا لهذه التغييرات.

- استطلاع رأي صناع القرار الفلسطيني يعتمد القرار والرأي على اللحظة السياسية أكثر منه توجه عام أو رؤيا سياسية واقتصادية ثابتة.
- عدم وجود رؤيا موحدة لدى صناع القرار الفلسطيني على وجه الخصوص.

### 2.8.1 المؤثرات الاقتصادية

- السرية الكاملة التي تتمتع بها الشركات الكبرى.
- السرية الكاملة في آلية اتخاذ القرار في هذه الشركات ووسائل الضغط المستعملة
- عدم وجود أدبيات مكتوبة حول علاقة الشركات ( أو شخوصها ) بالمؤسسات الدولية المالية.

### 3.8.1 مؤثرات البحثية

- قلة الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالمشاريع الإقليمية في مجال المياه ( هناك العشرات من المقالات ولكنها ليست ذات طابع أكاديمي ) في ضوء المشار إليه أعلاه سيحاول الباحث التغلب عليها بالآليات التالية:
1. المراسلات الرسمية المكتوبة ( وذلك لتجنب الإشارة إلى مواقف شخصية )
  2. سوف يركز الباحث على التوجه العام (Trend) وليس على مواقف أو رؤيا لحظة لصناع القرار ( Event)



3. الاعتماد على السيرة الذاتية لشركات القطاع الخاص ودورها في

مناطق أخرى من العالم في التأثير الاقتصادي والسياسي.

## الفصل الثاني

### "مفاهيم والتوجهات الدولييه نحو الخصخصة"

#### 2.1 الخصخصة في الاقتصاد السياسي الحديث

تأثرت بيئة العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الأخيرة بالتطورات الرئيسية "تكنولوجيا المعلومات، انتهاء الحرب الباردة، إزالة الحواجز الجغرافية والأيدولوجية إلى

حد ما " وقد برزت هذه التطورات في ما سمي " اجماع واشنطن " الذي وضع برنامج إصلاح شامل لدول النامية عام 1990 وهو في الحقيقة محاولة لدمج العالم النامي باقتصاديات محكومة بالليبرالية الجديدة حيث يطالب هذا البرنامج " بتحرير التجارة، والخصخصة، وتقليص دور الدولة بالإضافة إلى إصلاحات مالية ومؤسسية. وقد جرى أيضا تطوير في هيكلية المؤسسات الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية وقد عملت هذه المنظمة على إدماج الاقتصاديات الإقليمية مع بعضها البعض وأنشأت لجنة متخصصة لدراسة اتفاقيات الاندماج وقد سيطرت الاندماجات الاقتصادية على نمو 60% من التجارة الدولية . (عبد الله، 2004. النجار، 2001)

كما هو معروف أن المهندسين الأساسيين " لإجماع واشنطن " الليبرالي الجديد هم أصحاب الاقتصاد الخاص، بالأساس الشركات العملاقة التي تسيطر على الاقتصاد الدولي وتملك الوسائل للهيمنة على التشكيل السياسي وكذلك على تكوين الفكر، وقد تطور دور هذه الشركات حيث بلغ معدل انتقال الأموال المندمجة عام 2002 حوالي 2 تريليون دولار وتسيطر هذه الشركات على 38% من تجاره الدولي و بدأت بالتأثير على البيروقراطيه الحكوميه و النخب الحزبيه و استطاعت الدخول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحده، وقد تعاضم دورها في تقسيم العمل الدولي في ضوء تسارع عمليات الاندماج فيما بينها ومن المعروف أن معظم هذه الشركات تعود لدول **السبع الغنيه** وقد ساهمت هذه الشركات إلى حد كبير في تناقص دور الدولة وتخليها عن كثير من صلاحياتها إلى شركات القطاع الخاص وقد كانت هذه الشركات المحرك الرئيسي لعملية

الخصخصة في أوروبا الشرقية وبدأت عملية خلق القطاع الخاص من الصفر وقد وصل القطاع الخاص إلى الصناعة العسكرية الروسية، ولهذا فإن أحد صناعات القرار في الدول أصبح هو القطاع الخاص.

وبالرغم من الانتقادات الشديدة لهذه الشركات ولخصخصة كثير من الدول لصالح الشركات العملاقة نجد أن حجم العلاقات الاقتصادية الدولية في ازدياد، ومن ناحية ثانية نجد أن العلاقات السياسية الدولية تتأثر إلى حد كبير بالعلاقات الاقتصادية فالسياسة يمكن أن تعرف من حيث علاقات القوة، بينما الاقتصاد يتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية النادرة وعنصر هام من عناصر القوة هو السيطرة على الموارد، فمركز القوة لكل من الولايات المتحدة والصين يعتبر من أوضح الأمثلة للعلاقة بين السيطرة على الموارد والسياسة الدولية، فالعلاقات السياسية الدولية المستقرة الحسنة تروج العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية بدورها تشجع قيام العلاقات السياسية المستقرة، وقد أدت هذه الظاهرة إلى قيام حركات إقليمية هدفها الاندماج الاقتصادي وخير مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة الذي بدأ بالاندماج الاقتصادي الذي أدى بالضرورة إلى شبه اندماج سياسي. إن الخصخصة النتيجة العملية لتفكير الليبرالية الجديدة " سواء كانت الخصخصة على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ولا شك أنها لها تأثيرات اجتماعية وسياسية هامة وحتى أنها تلعب دورا مباشرا في تكوين النخب الاقتصادية والثقافية والسياسية الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى التحكم في البنى السياسية لأي دولة ولذلك فإن الفعل ورد الفعل على الفكر الليبرالي الجديد يؤدي إلى تغييرات بنوية سياسية بالدرجة الأولى وأبرز مثال على

ذلك ما حدث في أمريكا اللاتينية " البرازيل، بوليفيا وغيرها " حيث تشكلت قوى اجتماعية وحركات مناهضة بعيدة عن الشكل الحزبي التقليدي.

## 1.2 توجهات الخصخصة في العالم الثالث

بالرغم من المعوقات القانونية والسياسية والاجتماعية " كالفساد مثلا" وغيرها، إلا أن نمو القطاع الخاص ودخول الاستثمارات الأجنبية في دول العالم الثالث في تزايد مستمر، والجدول التالي يبين حجم النمو لتحويلات القطاع الخاص في بعض مناطق العالم الثالث:

جدول رقم (1) حجم التحويلات للقطاع الخاص (مليون دولار)

المنطقة	1998	2001	2003
شرق آسيا	1,091	1,298	7,699
أمريكا اللاتينية	37,686	3,091	410
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1,123	3,698	6,484

قاعدة معلومات البنك الدولي (www.worldbank.org)

ويشير تقرير البنك الدولي " الخصخصة في العالم الثالث " أن دول العالم الثالث عملت أكثر من تسعة الاف تحويل كمدخرات إلى القطاع الخاص لتصل إلى 410 بليون دولار وقد كان الخط الأوفر لذلك التمويل لقطاع البنية التحتية. وقد أشار التقرير إلى أن معظم أمريكا اللاتينية قد أنهت عملية التحول إلى القطاع الخاص " الأرجنتين والمكسيك " على وجه الخصوص، وقد كان التحول إلى القطاع الخاص الأبرز في مجال المياه والكهرباء فقد كان هناك تحول في العالم الثالث بمبلغ يقدر بحوالي 4,2

مليار دولار في عام 1998 ليصل الى 11,876 مليار عام 2004 وهذا يبين أن عملية الخصخصة أتت تقريبا على كافة نشاطات البنية التحتية التي يمكن خصصتها.

أما في العالم العربي فقد احتلت الأردن، والمغرب، ومصر المرتبة الأولى في حجم التحول إلى القطاع الخاص فقد ارتفعت المبالغ من 5 مليون عام 1998 إلى 173 مليون عام 2003 وفي المغرب لنفس الفترة من 92 مليون إلى 1,55 مليار وفي مصر 539 في عام 1998 إلى 3 مليار عام 2003.

وان استكمال الإجراءات والإصلاح في المجال القانوني سيعطي دفعة كبيرة لخصخصة القطاع العام في هذه الدول في محاولة للاستفادة من المناخ العالمي واستجابة لشروط الدول المانحة والمؤسسات التمويلية.

وسوف نأتي إلى تفاصيل التحول إلى القطاع الخاص وحجم مشاركته في الدول الإقليمية ( إسرائيل، فلسطين، الأردن ) بالتفصيل في موقع لاحق.

لقد اجتاحت العالم الثالث والمنطقة بشكل خاص موجة من الليبرالية للاقتصاد في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي حينا ولمتطلبات القروض من المؤسسات الدولية حينا آخر ولهذا جرى تعديلات جوهرية في القوانين والأنظمة ونشطت هيئات تنشيط الاستثمار وخلق دوائر متخصصة لعملية الخصخصة والتخلي عن خدمات القطاع العام، وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة (( world investment report 2003 أن الحكومات أصبحت أكثر انفتاحا ومرونة وأقرت قوانين أكثر تحفيزا لجلب الاستثمار الأجنبي.

وقد أشار التقرير أن 2,181 اتفاقية ثنائية قد وقعت لتخفيف الضرائب المتكررة، و 2,256 اتفاقية للاستثمار المباشر.

ولعل حجم هذا الاستثمار وتعاضم دور القطاع الخاص والشركات العابرة للحدود هو الدافع في استشعار الخطر ونشوء حركات اجتماعية وحركات مناهضة للعولمة التي بدأت بالتحرك الفعلي في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص وكانت دافعا أساسيا في موجة جديدة من عودة الوعي، ولعل أبرز الأمثلة على الخطر القادم من النظام الليبرالي الجديد هو التصدي لذلك في ( **كونكون** - المكسيك ) 2003 وفي مظاهرة ( ضد منظمة التجارة الدولية ) **سياتل** الشهيرة 1999 والحملة المناهضة للعولمة في جنوه جنوب إيطاليا ( 2001) ولعل تشكل المنتدى الاجتماعي العالمي هو الرد المؤسسي والشعبي الأبرز على المحاولات التدخل في اقتصاديات العالم الثالث.

### 3.2 توجهات الخصخصة في الإقليم ( الأردن، اسرائيل، فلسطين )

بالرغم من اختلاف البنية والحجم والظروف الاستثمارية بين هذه الدول إلا أنه هناك توجه جدي في السير نحو الخصخصة في الإقليم وفي جلب الاستثمارات إلى المنطقة في محاولة جادة لخلق جو استثماري يساعد في المشاريع السياسية، وفي السنوات الأخيرة طرأ تقارب مثير للانتباه في مواقف أوروبا الرسمية نحو اسرائيل، فقد أنهت الحكومة الإسرائيلية الاستعدادات اللازمة لإنشاء فرع لبنك الاستثمار الأوروبي في تل أبيب، ومن الملاحظ أن هذا البنك أوقف نشاطه خلال الأزمة في العلاقات بين اسرائيل والاتحاد

الأوروبي وحسب تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلية ( لجريدة معاريف بتاريخ 23/12/2006) سيتم البنك مكانة دبلوماسية وسيتم استثمار 1,5 مليار دولار في القطاع التجاري الإسرائيلي وقد عمل الاتحاد الأوروبي جاهاً على تفعيل نشاطات تجارية بين الأطراف الثلاثة) وبصورة واضحة كانت الولايات المتحدة تعمل في نفس الاتجاه لخلق محور المعتدلين عبر التعاون الاقتصادي والامن، والتعامل مع الموضوع كمحرك رئيسي الذي تدرج تحته المواضيع الأخرى وتعد تفصيلاً له ويأتي في بؤرة مستقبل الشرق الأوسط والتحول الهام الذي حدث بعد دخول الولايات المتحدة إلى العراق. ومن هنا يأتي النظر إلى ضرورة إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية منسجماً مع التغيير السياسي ولهذا تحدث الملك عبد الله الثاني في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادي في البحر الميت (2005) حول ضرورة جاهزية الشرق الأوسط للإصلاح والتنمية، والسؤال الحيوي المطروح على المنطقة منذ سلسلة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبناها المنتدى الاقتصادي العالمي من أجل دفع التعاون الاقتصادي في المنطقة حيث عقدت تحت رعايته قمة الدار البيضاء (1994) وقمة عمان (1995) والقاهرة (96) والدوحة (97)، البحر الميت (2006) وقد تميزت المشروعات المطروحة بالطموح الاقتصادي الذي تمثل في الرغبة في إنشاء مشروعات مشتركة عابرة للحدود. وقد ظهر اتجاه واضح في هذه المؤتمرات تنزعه إسرائيل في أن الاقتصاد أولاً ( المشروعات والتعاون الإقليمي) وبالتالي جميع المبادرات التي طرحت تصب في هذه المدرسة مع وجود أصوات خافتة لربط التقدم السياسي بالاقتصادي.

ومن المبادرات المرتبطة بالتوجه العام:

- مبادرة النساء القياديات- تدعيم مشاركة المرأة اقتصاديا وسياسيا.
- مبادرة إنشاء مجلس يتكون من مئة شخصية بارزة من الغرب والشرق الأوسط لمناقشة تحقيق التعاون والتقارب.
- مبادرة التعليم والتربية - وهي مبادرة أردنية تهدف إلى تعزيز التربية والتعليم عبر التعاون ومشاركة القطاع العام والخاص.
- مبادرة إنشاء مجلس رجال الأعمال العرب، يعمل كمجلس استشاري للمنتدى الاقتصادي وتكون مهماته البحث عن حلول المشاكل الإقليمية.
- مبادرة المياه: وتهدف إلى تحسين إدارة موارد المياه في منطقة الشرق

#### الأوسط الأوسط بالتعاون الإقليمي.

وقد انبثق عن المبادرات السابقة الذكر العديد من الافكار التي تخدم الفترة الرئيسية

وهي التعاون الإقليمي:

- تأسيس مناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والعالم العربي.
- مشروع خط أنابيب البصرة - حيفا.
- مشروعات إقليمية. (مياه، سياحة وغيرها)
- قناة البحرين.
- مشروعات التنمية الاقتصادية الأردنية - الإسرائيلية.



من الواضح أن كافة المشاريع تتبثق تحت رؤية التعاون الإقليمي وتتسجم مع شعار المؤتمر " رؤى حول مستقبل مشترك" والغريب أن هذه المشاريع ترى إسرائيل نفسها نقطة الارتكاز تريد من خلالها تهميش السياسي إلى صالح الاقتصاد.

وقد حرصت إسرائيل على جذب التمويل لهذه المشاريع، ولهذا فقد اقترحت آلية تمويل " بنك تنمية الشرق الأوسط" وقد طرح هذا الموضوع لأول مرة في المفاوضات متعددة الأطراف، لهذا وحيث أن إسرائيل أصبحت غير مؤهلة للاستفادة من البنك الدولي أو صناديق دولية أخرى " معدل دخل الفرد من الناتج المحلي مرتفع" فقد طرح بيريس ما سماه في كتابه " آلية تمويل بديلة"، ولهذا كان أول من اعترض هو مجلس التعاون الخليجي لأن هذا سيهمش دورها التمويلي من جهة ويضعف مكانتها السياسية من جهة ثانية، واعترضت عليه دول الاتحاد الأوروبي على أساس أنه سيخلق آلية تتحكم بها الولايات المتحدة وإسرائيل ولكن ضغط الولايات المتحدة وعوامل أخرى ساهمت في انجاح الفكرة، وفي النهاية تم التوصل في عام 1995 إلى اتفاقية البنك، وسيتحكم في إدارة البنك حجم المساهمة في رأس المال. وقد لوحظ أن الدول العربية لا تساهم بأكثر من 4% بينما تساهم الدول الغنية بـ 53% وان إدارة البنك غير عربية، كما أن شروط تمويل البنك هو منح قروضا فقط للدول الملتزمة بالسلام، ولكن الغريب أن البنك لا يمنح قروضا لدول تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى وحيث أن هذا

الشرط تقريبا لا ينطبق إلا على إسرائيل فكما أسلفنا أنها لا تستطيع الحصول على قروض من جهات مانحة دولية ولذلك ستكون المستفيد الأول من خلال قطاعها الخاص الأمر الذي حدده نظام البنك ( لا يمنح قروض إلا للقطاع الخاص ). ولهذا نرى أن المشاريع الإقليمية والاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض وتهدف إلى نسج حجم هائل من شبكة المصالح التي لا يمكن الانفكاك منها بالإضافة **الى تراجع** فكرة الاقتصاد الوطني المستقل.

#### 4.2 اتجاهات الخصخصة في اسرائيل

في الخطة الاقتصادية الشاملة لتقييم البدائل الاقتصادية لعام 2020 ورد بشكل واضح أن السيناريو الرئيسي هو تقليص دور الدولة بحيث يقتصر على توفير البنية التحتية ويشير هذا السيناريو إلى أربعة لاعبين رئيسيين، الشركات المحلية الكبيرة، والشركات متعددة القوميات، ووسطاء يربطون بين اسرائيل وبين الأسواق الخارجية والقطاع العام. وحيث أن اسرائيل بلد يركز على تركيبة اقتصادية يمكن انسجامها تماما مع القيم الليبرالية الجديدة، وقد لوحظ أن اسرائيل اتجهت بشكل متزايد نحو التكنولوجيا الدقيقة (التي هي 100% قطاع خاص اذا ما استثنى النشاط العسكري ) فقد ارتفع نسبة العاملين في هذا المجال، وقد ضمت اسرائيل مؤخرا إلى مجموعة الأسواق الناهضة ففي عام 1993/1994 كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل 200 مليون دولار وصلت إلى 400 مليون دولار وفي عام 2000 يتوقع انتشارا سريعا ومتنوعا لصادرات

إسرائيلية ومن بين المؤشرات التعاون التكنولوجي الهندي الإسرائيلي والصيني الإسرائيلي<sup>11</sup>، وقد بلغت حصة إسرائيل من الصادرات في عام 1994 نحو 27 مليار دولار أي بنسبة 65% من إجمالي صادرات (الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر) وبلغ إجمالي الدخل المحلي الخاص للفرد 12509 أي من 8-20 ضعف الدول المحيطة أي أن النظام الاقتصادي في إسرائيل يسعى بشكل حثيث ودؤوب على الانسجام مع التوجه العالمي في تخلي الدولة عن صلاحياتها وتشجيع القطاع الخاص والشركات العابرة للقارات والاستثمار الأجنبي في التعامل مع المهام الجديدة.

ولذلك فإن إسرائيل تعول على التعاون الإقليمي بشكل كبير حيث أنها ستكون نقطة الارتكاز والدولة الأكثر حظا في أي نشاط اقتصادي قادم وذلك بسبب الخبرة والبنية الاقتصادية وآليات صنع القرار وغيرها من العوامل.

وكما سنرى لاحقا أن إسرائيل بدأت تغييرا كبيرا من البنى الاقتصادية لاستيعاب المرحلة القادمة حيث أنه منذ نشوء الدولة كانت المياه هي أحد المهام الرئيسية للدولة وبدأ في الآونة الأخيرة التخلي عن الصلاحيات فقد أنشئ أخيرا سلطة مياه بدلا من مفوضية المياه كمقدمة لخصخصة كثير من النشاطات، وإسرائيل بلد يعول كثيرا على المشاريع الإقليمية، فقد اصرت إسرائيل على حضور المؤتمر الاقتصادي الكبير في الدار البيضاء في عام 1994 مع ودول عربية لأول مرة بشكل علني، واللقاءات التالية في عمان 1995

<sup>11</sup> سيصل حجم التبادل التجاري الصيني الإسرائيلي الى 10 بليون دولار بحلول 2010، وهذا يدل على ادراك إسرائيل لاهمية الصين المستقبلية

والقاهرة 1996 وأيضا اللقاءات في قطر (2005) تمت خلالهما صياغة عدد كبير من المشاريع المحتملة للتعاون الإقليمي مبنية على قدرة القطاع الخاص. إن قيام علاقات اقتصادية مبنية على انتقال رؤوس الأموال والسلع قد يقلل من نشوء احتكاكات ويمكن اسرائيل من التركيز على مزاياها النسبية والحفاظ على خصوصيتها في شكل نمو اقتصادي. (Stanly, Rodrich, & Tuma, 1993)

## 5.2 اتجاهات الخصخصة في الأردن

لقد بدأت اتجاهات الخصخصة في الأردن بالتزايد مباشرة بعد توقيع اتفاقيات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وقد شملت الخصخصة كافة مناحي النشاطات التجارية فقد بلغت في عام 1995 ما يقارب 15 مليون لتصل إلى 173 مليون عام 2003 وقد نشط الأردن في مجال إصلاحات النظام القانوني وأسست الهيئة الوطنية للخصخصة وتم انجاز خصخصة العديد من القطاعات الحيوية مثل " مياه العقبة " مياه مدينة عمان، الاتصالات، ميناء العقبة، ونسبة 100% من شركة توزيع الكهرباء و 51% من شركة إنتاج الكهرباء، كما خصخصة إدارة مطار الملكة علياء، وقد صدر العديد من القوانين والأنظمة التي تسرع من عملية الخصخصة، وقامت عام 1997 بتعديلات في قوانين الجمارك والدخل والمبيعات وغيرها من الضرائب الإضافية، ويعول الأردن كثيرا على التعاون الإقليمي من خلال إشراك القطاع الخاص وجلب الاستثمارات العالمية، وهي تأمل الانتقال من دولة نزاع إلى دولة تعاون، وقد كانت الأردن من أوائل الدول العربية في

توقيع اتفاقية التجارة الحرة وأصبحت عضوا كاملا عام 1999 في منظمة التجارة الدولية..

وقد وقعت أيضا اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لتصبح في عام 2008 جميع التجارة بين البلدين معفاة من الضرائب.

وأيضا وقعت الأردن اتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، واتفاقية التجارة الحرة مع 14 دولة عربية أخرى ومؤخرا وقعت اتفاقية أغادير والعديد من الاتفاقيات التجارية التي تعتمد بالأساس نشاط القطاع الخاص.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي، فيملك الاستثمار الأجنبي ما نسبته 40% من سوق عمان المالي ويعد قانون الاستثمار الأجنبي في الأردن من أكثر القوانين مرونة ولهذا فان المنطقة الاقتصادية الحرة في العقبة تعتبر من أنشط المناطق في المنطقة وقد أعادت الأردن دراسة قانون الملكية الفكرية بناء على طلب المؤسسات الدولية التمويلية، والأردن بلد عضو في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وقد وقع الأردن أيضا على اتفاقية مدريد لتسجيل الاختراعات عام (2005) وتعتبر الأردن الدولة رقم 57 في العالم من حيث الحرية الاقتصادية— ولديها نسبة نمو 3,2 % وحسب إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية فان رأس المال الأجنبي الخاص يملك 50 من البنية التحتية وقطاع الخدمات في الأردن.

وتملك اسرائيل الآن روابط تجارية مع الأردن على الرغم من أنه من المبكر الحديث عن مستقبل هذه الروابط ( مرتبط بالعوامل السياسية في المنطقة ) إلا أن كلاهما يعول على

مستقبل أفضل زاخر للاستثمار والمشاريع المشتركة، ويلعب الأردن الآن الدور الرئيسي في صناعة المنسوجات الإسرائيلية وقد أسست غرفة تجارية مشتركة عام 1990 عدد أعضائها 130 نصفهم من الطرف الأردني، وقد طلب رجال الأعمال الإسرائيليين عام 1999 من الملك عبد الله إنشاء لجنة تنسيق القطاع الخاص لتكون عبارة عن عودة لعلاقات مع دول أخرى.

## 6.2 اتجاهات الخصخصة في الأراضي الفلسطينية

بالرغم من تبني السلطة الفلسطينية لاقتصاد السوق إلا أن الاحتكار الحكومي ما زال هو السمة الرئيسية لاقتصاد القطاع الخاص ويعتقد أستاذ الاقتصاد الفلسطيني هشام عورتاني<sup>12</sup> أن فلسطين بحاجة إلى نقلة نوعية في تركيبة وهيكلية القطاع الخاص الفلسطيني، وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية وتحت ضغوط البنك الدولي والدول المانحة بدأت في خصخصة جزء من احتكارات القطاع العام " الاتصالات على سبيل المثال إلا أنها ما زالت تمتلك الحصص الكبرى في جميع المجالات الحيوية. وهناك جهود كبيرة من الدول المانحة وعلى الخصوص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكليّة القطاع الخاص وإجراء التعديلات القانونية اللازمة لتنشيط القطاع الخاص وقد منحت إحدى المؤسسات غير الحكومية المعنية بالقطاع الخاص Pal trade عدة منح من الوكالات الأمريكية للتنمية وذلك من أجل تنشيط القطاع الخاص على أمل أن يكون على مستوى للتعامل مع اقتصاديات المنطقة، وقد شجعت السلطة

<sup>12</sup> مدير مركز تطوير القطاع الخاص : مقابله شخصيه

الفلسطينية على إنشاء الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار، وسلطة المدن الصناعية وغيرها،

وتعتبر اتفاقية باريس بين السلطة الوطنية وإسرائيل المعروفه ببروتوكول باريس (

1994) أحد القواعد الأساسية التي تعيق العمل في القطاع الخاص.

وقد قامت السلطة أيضا بتوقيع اتفاقيات تجارية بين السلطة وكل من الولايات المتحدة

وكندا، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأردن ومصر والسعودية.

وقد كانت السلطة الفلسطينية قد استفادت من مشاريع التعاون الإقليمي في جميع المجالات

الزراعية والمائية والتجارية.

وهناك اهتمام من البنك الدولي والولايات الأمريكية المتحدة على وجه الخصوص بتنمية

القطاع الخاص ورفع كفاءته بادماجه في مشاريع إقليمية، فقد أقدمت الوكالة الأمريكية

للإنماء ما يقارب 20 مليون دولار لتنمية قطاع الصناعات الزراعية، وقدمت 6,5 مليون

دولار لتنمية القطاع الخاص الصغير وقدمت من خلال برامج مختلفة بشكل غير مباشر

ما يقارب 110 مليون دولار منذ عام 1996.<sup>13</sup>

أما البنك الدولي فقد قدم ما يقارب 154 مليون دولار لتطوير القطاع الخاص بأشكال

عدة.

وهناك تقارب واستثمارات مشتركة بين القطاع الفلسطيني والإسرائيلي، ويلعب مركز

بيريس للسلام دور نشط في تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وقد

وقع القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي على بروتوكول التعاون المشترك وذلك

<sup>13</sup> والجدير بالذكر أن وزير المالية السابق سلام فياض ( 1998-2006) ومسؤول ملف التطير في مكتب الرئيس ومحافظ سلطة النقد من موظفي البنك الدولي وصندوق النقد سابقا والذين يدافعون عن مبادئ الخصخصة.

برعاية البنك الدولي في 12 أيلول 2005 في احتفال خاص جرى في لندن، وقد وقعه عن الجانب الفلسطيني مازن سنقرط وزير الاقتصاد الفلسطيني وجوزيف باجر المدير العام لوزارة المالية الإسرائيلية، وقد صدر بيان مشترك حول هذا البروتوكول. (انظر الملحق).

وقد طلبت الدول المانحة والرباعية " الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة " من السلطة الفلسطينية إجراء إصلاحات قانونية وإدارية لتمكين القطاع الخاص من العمل بحرية ومنع الاحتكارات وتقديم حزمة من القوانين في هذا المجال. ولهذا يمكن القول أن السلطة الفلسطينية هي الآن عرضة لضغوط الدول المانحة والهيئات الدولية لإفساح المجال للاستثمار والقطاع الخاص بالتدخل في بناء السياسات العامة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية وضعف البنى الاقتصادية والسياسية وضعف آليات اتخاذ القرار وصنع السياسات، وقد بدأت السلطة الاستجابة لمثل هذه الضغوط غير أن الاشكاليات السياسية أبطأت العملية.

## 7.2 دور المؤسسات الدولية والدول المانحة في الخصخصة في الاقليم

من المعروف أن أحد الجوانب الأساسية لمبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية هي الاستثمار وتدعيم القطاع الخاص، وقد عقد الاجتماع الأول لهذه الاتفاقية في مدينة برشلونة الاسبانية عام 1995 الذي تضمن خلق آليات التعاون والحوار وتبادل الخبرات.



وقد كان التعاون الإقليمي هو العمود الفقري لإعلان برشلونة وفي عام 2002 أصدر مكتب شؤون الشرق الأوسط الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وركزت الشراكة على ما يسمى دفع عجلة النمو الاقتصادي وترويج الإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص وتضمنت المبادرة أن الولايات المتحدة ستعمل مع حكومات في المنطقة على بناء برامج تعزز الحركة التنافسية في المنطقة وتشجع الاستثمار وتسهل نمو مشاريع القطاع الخاص وستعمل الشراكة على مبادرة القانون التجاري وشركة تمويل الشرق الأوسط وتسخر المبادرة مبلغ 7,9 مليون دولار لتمويل المشاريع الرائدة وفي سنة 2003 ستخصص 34,5 مليون دولار. كما ستعمل الشراكة على إنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط وستقدم الدعم لمساعدة الدول في إحداث التغييرات الضرورية للانتساب إلى منطقة التجارة العالمية وهي خطوة أولى وضرورية نحو اتفاق تجارة حرة. أما شركة تمويل الشرق الأوسط فستقدم 100 مليون دولار للقطاع الخاص في المنطقة، وسوف تعمل على تدريب المدراء في الشرق الأوسط وتدريب المهارات وأصحاب الأعمال الصغيرة والنساء. أما البنك الدولي فيتبنى برامج خاصة في مجال اللقاءات والتعاون بين رجال الأعمال في دول المنطقة، وهناك دول مثل بريطانيا وألمانيا واليابان ترعى العديد من النشاطات، ولا بد من الإشارة إلى أهم البرامج في المنطقة وهو برنامج MEDA الذي يهتم بالقضايا الأساسية التالية:

- القضايا السياسية والتعاون الأمني.
- التعاون الاقتصادي والمالي.
- التعاون الثقافي والاجتماعي.
- وقد رعى هذا البرنامج أكثر من 150 نشاط في مجال تطوير الأعمال الاقتصادية وقدم ما يقارب 9 مليار دولار خلال الأعوام 1995-2006. بالإضافة إلى 6,4 مليار دولار من بنك الاستثمار الأوروبي قدمت خلال الفترة 2000 - 2006، وقد شملت هذه البرامج إنشاء مناطق حرة والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتعاون العابر للحدود، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- ويستفيد الطرف الفلسطيني من أكثر من 15 مشروع في مجال المياه والبيئة من برامج الاتحاد الأوروبي المخصصة للتعاون الإقليمي ومنها مشاريع بحثية ومشاريع إعداد قوانين وأنظمة.
- وفي دراسة أعدها الباحث ماركوس بيولون من جامعة أوكسفورد البريطانية " المال والقوة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي " أشار إلى أن أكثر المشاريع المنطوية تحت التعاون الإقليمي هي مشاريع بين القطاع الخاص ويشير أن المشاريع الكبيرة هي التي يكتب لها النجاح وعلى سبيل المثال رعى مركز بيريس للسلام مشروع بقيمة 100 مليون دولار لترويج التكنولوجيا المتخصصة، وأشارت دراسة الى أن اسرائيل ترى في أكثر من 10,000 متخصص في الكمبيوتر وموزعين في فلسطين

والاردن يشكلون ذخيرة لتعاون إقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبالفعل رعى مركز بيريس للسلام إنشاء أول تعاون مشترك في هذا المجال بين شركة اوراكل بفرعها الإسرائيلي والفلسطيني. (ماركوس 2004)<sup>14</sup>

مما سبق يتضح أن هناك عمل دؤوب على الصعيد السياسي والقانوني والاقتصادي وعلى المستويين المحلي والإقليمي لتنشيط القطاع الخاص في اتجاه إيجاد مناخ لتعاون إقليمي في محاولة لترويج المصالح كأحد الأسس الرئيسية في ترويج التعايش بين شعوب المنطقة وسوف يتم إلقاء الضوء على إمكانية تحقيق هذه الرغبة في الفصول القادمة.

### الفصل الثالث

#### المياه والسياسة الاقتصادية

##### 1.3 الامن المائي في المنطقه

إن مصطلح الأمن المائي، هو قضية استقرار لموارد المياه يمكن الركون إليها ويستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الوصفية تشكل الحالة أما عندما لا يستطيع العرض أن يلبي الطلب فيحصل عندئذ العجز المائي وبالتالي ينخفض مستوى الأمن المائي والعكس صحيح، ولكن مفهوم الأمن يصعب

<sup>14</sup> اتضح من دراسة ماركوس ان اكثر من 80% من مشاريع التكنولوجيا في فلسطين هي استثمار فلسطيني-اسرائيلي

الاقتراب منه (بهذه البساطة) وتحديد مدلوله في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على عكس الحال في مفهوم الأمن العسكري والسياسي.

فالأمن الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا في شرط ظرفي وهو الأمن السياسي، ومقولة " لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي"مقوله صحيحه وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه".( ابو المجد، 1992)

وفي الآونة الأخيرة توسع مفهوم الأمن من الأمن العسكري حتى وصل الى الرؤيا الشاملة في التنمية المستدامة.

فإذا كانت دول الشرق الأوسط تعاني من العجز المائي أو بمعنى أصح غير آمنة مائيا فان كل طرف يحاول أن يحقق الأمن المائي بثتى الوسائل، ولهذا فان نظرة شمولية على واقع المياه في الدول الثلاث " الأردن، اسرائيل، فلسطين" يبين بشكل كبير كيف أن هذه الدول تعيش حالة اللااستقرار والخوف من المستقبل.

وحالة اللااستقرار تأتي من أن نموذج " بوزان" يحدد العوامل الرئيسية لأي استقرار أو أمن " الاقتصاد، البيئة، الثقافي، الاجتماعي، والسياسي" (Buzan ,1991). وهذه العوامل الخمس مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، ولذلك من القصور النظر إلى مشكلة المياه في الشرق الأوسط بمعزل عن النظرة الشمولية (Holistic Approach) لكي يتم استنباط عوامل التهديد والفرص المتاحة للتعامل مع هذه الحالة، " اللأمن " وفي محاولة لرؤية موقع المياه في العوامل الخمس الأنفة الذكر يتبين من تعرض موضوع المياه

لأخطار حقيقية. ودراسة معمقة لمؤشرات عديدة منها ( النمو السكاني، الفقر، معدل دخل الفرد، المياه المتوفرة، المعونات الأجنبية، درجة الاستقرار السياسي، معدلات البطالة وغيرها) تبين أن السيناريو الأسوأ هو الأكبر احتمالاً للحدوث ولهذا فإن نظرة المجتمع الدولي مازالت نظرة عامة وكون الإقليم نفسه غير مستقر فإن العمل على الأمن المائي بعيد عن فلسطين والأردن بمعنى أن أمن الإقليم من المدخل الاقتصادي تبقى قاصرة في التعامل مع قضية المياه فهناك ارتباط وثيق بين عوامل الاقتصاد ( قدرة الناس على دفع أثمان المياه المحلاة أو المستوردة مثلاً) و عوامل الاستقرار السياسي كما أن الاستثمار الأجنبي مرهون بالاستقرار و العوامل الثقافية والاجتماعية ( مقاومة التطبيع ) وغيرها.

### وفيما يلي أهم المؤشرات للدول الثلاث التي قد تبين الفروق الاقتصادية والاجتماعية

#### بين دول الإقليم:

#### أولاً: الأردن

في رؤية سريعة لموقع الأردن على قائمة تقرير التنمية البشرية نجد أنها تحتل المرتبة 86 بمؤشر يبلغ 0,76 وهي تعتبر من الدول متوسطة المؤشرات غير أن الأردن هو البلد الأكثر تأثراً سلبياً وإيجابياً بالعوامل السياسية وتعتبر الاستقرار السياسي في الأردن غير آمن، لأنه هش بفعل العوامل الديمغرافية وهشاشة الاقتصاد وطبيعة النظام السياسي، وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعام (2000) مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

جدول رقم (2) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن

الشرق الأوسط	الأردن	المؤشرات الاجتماعية لعام 2000
296	4,9	السكان
2,040	1,710	معدل الدخل القومي/الفرد
602	8,4 بليون	معدل الدخل القومي
2	3,1	معدل النمو السكاني
2,8%	4,1%	قوة العمل
-	12	الفقر
59	74	معدل سكان المدن
44	26	الأمية

تقرير التنمية البشرية عام 2000 من منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً: إسرائيل

في دراسة لمقارنة لمؤشرات إسرائيل يتبين أنه هناك فارق كبير بين التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل ودول المنطقة. حيث تحتل إسرائيل المرتبة 23 في مؤشر التنمية الإنسانية بمؤشر 0,927 وهي من الدول عالية المؤشرات كما يوضح الجدول الآتي ( عام 2000):

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل

السكان	6,2 مليون
معدل دخل الفرد \$	27510
معدل الدخل القومي \$بليون	24829
النمو السكاني	2,4
قوة العمل	3,3
سكان المدن	91
الأمية	40%

تقرير التنمية البشرية لعام 2000 من منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا: الأراضي الفلسطينية

من الصعب اعتماد مؤشر التنمية الإنسانية كمؤشر دقيق بالنسبة للأراضي الفلسطينية حيث أن صفة عدم الاستقرار والتركيز في المؤشرات الاقتصادية عالية جدا ولكن الأرقام في الجدول رقم (4) تبين عدم الانسجام بين مؤشرات الأطراف الثلاث حيث تحتل الأراضي الفلسطينية الموقع رقم 100 بمؤشر التنمية الإنسانية (0,736).

جدول رقم (4) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعام (2000)

السكان	2.9 مليون
معدل دخل الفرد \$	1610

4	معدل الدخل القومي \$بليون
3.9	النمو السكاني
-	قوة العمل
68	سكان المدن
2%	الأمية

تقرير التنمية البشرية لعام (2000) من منشورات برنامج الأمم المتحدة الانمائي

يتبين مما سبق أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية متفاوتة بشكل كبير ولهذا فان

التعاون الإقليمي في مجال المياه يسبب إرباكا لدى الأردن وفلسطين و الدول المانحة

تحاول جسر الفجوة فيما بينها ولعل التفكير يركز على ثلاثة قواعد رئيسية تنمية القطاع

الخاص للقيام بالمشاريع المشتركة، والتعديلات والإصلاحات القانونية، وتنمية البنية

التحتية .

وسنرى إمكانية نجاح هذه القواعد في إرساء أرضية صالحة للتعاون الإقليمي في الفصل

القادم علما أن الدول أيضا متفاوتة في احتياجاتها المائية وإمكانياتها في تفعيل احتياجاتها.

والجدول التالي يبين ( العرض والطلب في الدول الثلاث للمياه )

جدول رقم (5) العرض والطلب للمياه في الأردن، اسرائيل، فلسطين

عام 2015 ( مليون متر مكعب )			عام 2005 ( مليون متر مكعب )			البلد
العجز	العرض	الطلب	العجز	العرض	الطلب	
367	1233	1600	431	866	1297	الأردن
-	-	*608	325	150	475	فلسطين
208	1770	1562	333	1200	1533	اسرائيل

\*يعتمد على نتائج المفاوضات والخطة الفلسطينية(تم تركيب الجدول اعتمادا على منشورات سلطة

المياه الفلسطينية



يتبين من الجدول السابق أن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي سيتجاوز العجز ويبحث عن سوق لفائض الإنتاج المائي من مشاريع التحلية بالإضافة الى الناتج من رفع كفاءة القطاع. وهذا سيجعلها الطرف الاقوى في التعاون الاقليمي

### 2.3 المياه والخصخصة

تعتبر قضية الخصخصة لقطاع المياه أحد قضايا النقاش الهامة في اقتصاديات المنطقة بشكل خاص وذلك لكونها محدودة المصادر وكونها تأتي في اتجاه معاكس لرغبة مقاومة الفقر من جهة ولحساسيتها السياسية " أحد أسباب الصراع في المنطقة من جهة ثانية غير أن الضغوط الدولية وخاصة من مؤسسات التمويل تكاد تكون أقوى بكثير من رغبات الدول النامية، وفي مراجعة لأربعين اتفاقية قروض من صندوق النقد الدولي عام 2000 كان هناك 12 اتفاقية تشترط الخصخصة لقطاع المياه والتحول إلى نظام استرداد التكلفة ( معيار غير اجتماعي ) والغريب أن هذه الاتفاقيات نوقشت في إطار " مرفق النمو وتقليل الفقر " التابع لصندوق النقد الدولي والمعروف بـ (PRGF) ولهذا فان النقاش يأتي مركزا على التناقض في سياسات التمويل بشكل عام، فعلى سبيل المثال الاتفاقية الموقعة مع اليمن لا تشترط الخصخصة فقط بل إجراء تعديلات بنيوية في المؤسسات الحكومية واشترط تنفيذ القرض بمراحل الانجاز في هذا الاتجاه. وكذلك في الاتفاقية مع الأردن. ومن المعروف أن طفرة الخصخصة بدأت في عام 1990 حيث كانت الخصخصة لقطاع المياه حالة نادرة في العالم والمزود الرئيسي كان هو القطاع الحكومي ولكن

بعد هذا التاريخ ونتيجة التوجه الاقتصادي العالمي الجديد تسارعت الخطوات في اتجاه

الخصخصة. (Sara,2004)

فالجداول رقم (6) يبين حجم التراكم لتمويل إلى القطاع الخاص في مجال المياه في

الأعوام 1997-1990

جدول رقم (6) حجم التمويل لقطاع المياه المخصص في الأعوام (1997-1990)

السنة	حجم التمويل ( الألف مليون دولار )
1990	2
1991	3
1992	2
1993	8
1994	10
1995	13
1996	14
1997	24

موقع البنك الدولي الالكتروني [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

حيث أن مجموع ما صرف على القطاع الخاص لقطاع المياه ما بين 1984-1990 لا يتجاوز 297 مليون دولار في حين بلغ هذا الإنفاق ما بين 1990-1997 حوالي 24 مليون دولار وقد احتل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقارب 3,27 مليار دولار في الفترة (1990-1997).

وقد لوحظ في هذه الإحصائيات التالي:

- إسراع الدول الفقيرة في تعديل قوانينها والبنية المؤسساتية للاستفادة من القروض الممنوحة لغرض الخصخصة في قطاع المياه، واستجابة لشروط البنك الدولي.

- العدد المحدود للشركات العالمية التي تسيطر على القطاع، وخلق شركات مرتبطة بالشركات عابرة القارات

حيث يسيطر على هذا القطاع 5 شركات عملاقة تتركز في أوروبا.

### 3.3 الخصخصة في قطاع المياه " حق انساني أم سلعة سوقية؟

كاستجابة اقتصادية لطروحات العولمة ولتوقع أزمة المياه العالمية القادمة في عام 2025 يرى البنك الدولي أن إدخال القطاع الخاص وسياسة تغطية التكاليف ودفع المياه كجزء من السوق هو الحل الأمثل لتقليل استهلاك المياه ولإدارة أكثر كفاءة، وحيث يتناول البنك الخصخصة من زاوية تحويل الخدمات إلى القطاع الخاص بعيدا عن المصادر المائية، إلا أن ذلك من الناحية العملية يخلق تعقيدات عملية كثيرة خصوصا أن ثلثي المصادر في العالم هي حكومية وحسب كتاب ماسون السنوي

2004/2005) فقط 9% من العالم يمكن خدمته بالقطاع الخاص دون أن يتأثر

اقتصاديا، وهناك من يربط خصخصة الخدمات الرئيسية وخاصة المياه بعدم

الاستقرار في كثير من الدول ( المغرب، مصر ) حيث أنه من المعروف أن القطاع

الخاص يهدف إلى تعظيم الربح وهذا لا ينسجم مع دول يتزايد فيها معدل الفقر، ولذا

فان رفع الدعم الحكومي سيعطي مؤشر اجتماعي.<sup>15</sup>

وسياسي سيء يقود إلى نزول الناس للشوارع كما حدث في أمريكا اللاتينية وتم إنشاء

الحركة الشعبية لمقاومة الخصخصة والشركات متعددة الأطراف.

ويتركز دفاع هذه الحركة على أن المياه هي ملك عام وحق من حقوق الإنسان

( UN.Policy Brief 2 P 10 ) ولهذا فان جعلها بضاعة تخضع لقانون السوق

بالمصالح الاجتماعية والفئات المهمشة سيقود إلى عكس ما تتوخاه قوى السوق.

ولهذا يمكن تلخيص موقف الأطراف المناهضة والمؤيدة للخصخصة على النحو

التالي:

#### • موقف المدافعين عن الخصخصة

1. القطاع الخاص أكثر قدرة على الإدارة الرشيدة.
2. القطاع الخاص يملك القدرة الفنية.
3. القطاع الخاص يمكن له توفير الاستثمار لأغراض التطوير.
4. يقلل من الديون الحكومية.

---

<sup>15</sup> (World Bank (Private Participation in infrastructures Data Base

5. القطاع الخاص يمكن له توفير أموال بشكل يتناسب مع النمو السكاني.

6. القطاع الخاص يقلل من العمالة الزائدة.

7. القطاع الخاص يستطيع تلبية الطلب المتزايد.

### • أما موقف المناهضين للخصخصة

1. المياه حق انساني أساسي لا يخضع لسوق.

2. القطاع الخاص يشجع الفساد والرشاوي.

3. لا يمكن ضبط سعر التكلفة.

4. تزداد المناطق الريفية تهميشا.

5. المياه تصبح سلعة لا يمتلكها كافة أبناء الشعب.

6. يمتلك السوق الشركات العملاقة وليس القطاع الخاص المحلي.

7. القطاع الخاص لا يتحمل الهزات الإنسانية ( الزلازل

وغيرها ) ولا يملك آليات التعامل مع الأزمات.

8. **هناك ادله** على كفاءة القطاع العام وادارة قطاعات

المياه بشكل ناجح ولذلك يمكن الاستفادة من حالات مثل " هنغاريا، بوليفيا، السويد".

16

و يطرح المناهضون الخيارات البديلة مثل : برامج إصلاح القطاع العام، تعديل

**أنظمة** ، إيجاد استراتيجيات طويلة الأمد، الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد<sup>17</sup> ،

إعطاء صلاحيات للحكم المحلي، إشراك المواطنين في اتخاذ

القرارات الشفافية ، والشراكة مع المجتمع المحلي. وتورد في هذه الجماعات الأمثلة

الفاشلة لخصخصة قطاع المياه : مثل " أطلنطا، ، بيونس ايريس، أندونيسيا، جنوب

افريقيا، الفلبين، وغيرها.

ويورد أحد الخبراء الأمريكيين العلاقة بين الشركات العملاقة والفساد حيث أنه نتاج

مباشر لآلية عمل هذه الشركات وبالتالي فإن الخصخصة ان كان هناك ما يبررها من

الناحية الاقتصادية البحتة ، لا بد من رؤيتها كجزء من مشروع سياسي ليبرالي متكامل

ولا بد من انظر إليه من هذه الزاوية لفهم التركيز على مثل هذه الخيارات في محاولة

لتبرير التحالفات الإقليمية

### 4.3 تطوير رؤية الخصخصة في الدول الثلاث " فلسطين، الأردن، اسرائيل "

من ما سبق يتضح أن الدول الثلاث قد تبنت مبدأ السوق الحر من حيث المبدأ ولذلك فان

لديها القاعدة القانونية والسياسية لقبول مبدأ الخصخصة وعلى درجات متفاوتة، ولهذا فان

الخصخصة في الأردن كما سبق الإيضاح تسير بسرعة حثيثة وهي إحدى الخيارات

الإستراتيجية ولهذا قامت الأردن بخصخصة مياه إقليم العقبة، ومياه مدينة عمان، وتفكر

في خصخصة مشروع الديسي الحديث، ومشروع قناة البحرين، وغيرها من المشاريع،

<sup>17</sup> تم انشاء سد بكلفة 1،2 مليار دولار دون مبرر في الفلبين ولكن بضغط شركات عابرة للحدود تم تبريره

ولدى الأردن توجه حثيث بأن تكون معظم المشاريع الإقليمية مشاريع للقطاع الخاص ويلقى هذا التوجه ترحيب من الدول المانحة والمؤسسات الدولية فقد تلقت الأردن نصيب الأسد من المساعدات الأجنبية لقطاع المياه خلال الأعوام السابقة فقد حصلت على مبلغ 420 مليون دولار من الولايات المتحدة فقط وحوالي 630 مليون دولار من دول أخرى. وتطلع الأردن إلى استثمارات خاصة بقيمة 5 مليار دولار بحلول عام 2012.

أما السلطة الفلسطينية فقد سرعت في إقرار قانون المياه رقم 3/2002 واقترحت هياكل مؤسساتية لا تتناقض مع تحويل هذه الهياكل إلى قطاع خاص في المستقبل ويرعى تطوير هذه الهياكل بالدرجة الأساس الوكالة الأمريكية للتنمية والبنك الدولي وكما سنعرض لاحقا أن هذه الهياكل تكاد تتسجم تماما مع إمكانية التعاون الإقليمي المستقبلي، وليس لدى السلطة الفلسطينية من حيث المبدأ اعتراض على إدخال القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه وبالفعل تم تزويد قطاع غزة بناقل " توقف بسبب الأوضاع الأخيرة"، لنقل المياه من محطة عسقلان إلى غزة على أسس تجارية وبإدارة القطاع الخاص، وساعدت الدول المانحة والهيئات الدولية في كافة نشاطات سلطة المياه الفلسطينية حيث حصل القطاع على منح وقروض بما يعادل 550 مليون دولار حتى عام 2003 وهناك مشاريع تحت التنفيذ بقيمة 150 مليون دولار، والبنك الدولي قدم قرض بقيمة 23 مليون دولار لاستكمال بنى هيئة مياه الساحل في غزة. وقد جرى التحضير لمحطة تحلية من مياه البحر بتمويل من الحكومة الأمريكية و شجعت الدول المانحة فكرة ربط الضفة الغربية و

قطاع غزة بشبكة الكهرباء الإقليمية مع مصر و الأردن بهدف التقليل من تكلفة الطاقة المستخدمة لإنتاج و تزويد المياه .

و تكاد تكون الحاجة الماسة للمياه و الضغوط السياسية هي المعوق الرئيسي في اتجاه استكمال هيكلية قطاع المياه في فلسطين ، و في التعاون الإقليمي تشارك السلطة في العديد من المشاريع الإقليمية التي هي استكمالاً و تنفيذاً لقرارات صادرة عن مجموعة عمل المياه في المفاوضات متعددة الأطراف و من الناحية الإسرائيلية فهي أكثر الأطراف تحمسا للمشاريع المشتركة ، و كما أشير سابقاً فنظامها الاقتصادي و السياسي يعطي القطاع الخاص الحرية الكاملة في الاندماج بالتعاون الإقليمي من جهة و في إدارة البنية التحتية من جهة ثانية.

وقد قامت اسرائيل في السنة الأخيرة بإعادة هيكلية مؤسساتها المائية بشكل مفاجئ و أعطت القطاع الخاص دور التنفيذ الكامل في حين بقي لدوله " التنظيم والقوانين المنظمة" وتعول اسرائيل على قطاعها الخاص في مجال المياه أن يكون الرائد في التعاون الإقليمي بحكم الخبرة و القدرة التمويلية، حيث تبني اسرائيل مرافق مياه ومحطات تحليه تتسجم مع اندماجها في اقتصاديات الشرق الأوسط، وعندما عين شمعون بيريس صاحب كتاب " الشرق الأوسط الجديد" وزيرا لنقب قال "من هنا تستطيع اسرائيل أن تدخل إلى العالم العربي وتعيد تطوير النقب ونقل الخبرة والاستفادة من الموانئ البحرية".



ولهذا فإن الأطراف الثلاث ليست ضد تعاون القطاع الخاص في مجال المياه بل على العكس وبدرجات متفاوتة تهيء نفسها لتكون عنصر فاعل في التعاون الإقليمي وبأدوات القطاع الخاص.

وحيث أن الدول الثلاث تقع تحت وطأة الأزمة المائية ومحدودية المصادر فإن تسويق فكرة التعاون الإقليمي هي ذات جاذبية للدول المانحة وتقبل من الجمهور، كما أنها يمكن لها أن تستقطب أموالاً هائلة للاستثمار في هذا القطاع، ولدى جمع الأطراف قناعة بأن القطاع الخاص هو الأكثر استعداداً.....، ولكن عن أي قطاع خاص.....، وما هو دوره غير الاقتصادي، هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها عند تحليل المشاريع الإقليمية المذكورة لاحقاً.

## الفصل الرابع

### نماذج مشاريع العلاقة بين الخصخصة والمشاريع الإقليمية

#### 1.4 مشروع قناة البحرين ( الأحمر - الميت )

بالرغم أن مشروع ربط البحر الميت بإحدى البحرين ( الأبيض، الأحمر ) لم تكن فكرة جديدة، فقد ارتبطت الفكرة بكافة مشاريع التسوية العربية الإسرائيلية، وحتى هناك من يدعي أنها تعود إلى حلم روماني قديم وقد جوبهت جميع هذه الأفكار بالرفض العربي على المستويين السياسي حيث أن البعد السياسي لهذه المشاريع كان في طبيعته **يحمل**

الأفكار السياسية بالدخول إلى المنطقة العربية، وسوف يتم التطرق إلى الأبعاد السياسية لاحقاً عند تحليل الآثار المترتبة على مثل هذه المشاريع وسيقتصر الحديث هنا عن لمحة تاريخية حديثة والمواصفات الفنية ( لم يتطرق إلى الكثير من المعلومات الفنية التفصيلية ) حيث أن موضوع البحث هو فقط إعطاء المعلومات التي تساعد في التحليل الاقتصادي والسياسي للمشروع. هذا بالرغم من ان الاطراف الثلاث لم تحدد الشكل النهائي للمشروع ولا حتى الحصص المستقبلية ، الامر الذي ترك للمستقبل للقطاع الخاص وحسب قوانين السوق . هذا يعني انهم لا يريدون اثاره مشكلة الحقوق والسيادة الا بعد ان يخلق واقعا جديدا يخضع للأسس التجارية يتحكم بها شركات عملاقة.

#### 1.1.4 المراحل التاريخية للمشروع

بعد انطلاق مؤتمر مدريد (1991) وتشكيل مسار المفاوضات متعددة الأطراف كانت لجنة المياه ولجنة التعاون الاقتصادية من أهم اللجان الخمسة التي انطلقت مباشرة بعد مؤتمر مدريد في مسار اصطلاح على تسميته المتعدد وقد طرحت الفكرة الرئيسية في الجولة الثانية من مفاوضات المياه في إشارة إلى أهمية إيجاد مصادر جديدة للمياه وكجزء من التعاون الإقليمي ولكن الموضوع لم يعطى أهمية في هذا المسار.

ولكن وزارة الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلية أدمجت هذا المشروع ضمن مشاريعها المستقبلية كنوع من الترويج لرغبتها في التعاون الإقليمي، وكمشروع رائد لإنتاج الطاقة والمياه الإضافية، وقد وضعت شركة مكروت سنة 1982 أول تصور لتصميم هذا المشروع، وقد عكفت الحكومة الإسرائيلية في الأعوام 1993-1995 على دراسة

الفرضيات والخيارات لمسار هذا المشروع، وفي عام 1996 بموافقة الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية قامت شركة هرزا الأمريكية بعمل دراسة عرفت فيما بعد بدراسة هرزا وهو أول تدخل فعلي لشركات القطاع الخاص في هذا المشروع وقد وضعت الملامح الرئيسية لهذا المشروع كالآتي:

- إنتاج الطاقة: قدرت الطاقة المنتجة 800 ميغاواط
  - المعايير الاقتصادية: تكلفة متر المكعب من المياه 0,53 دولار/م<sup>3</sup>
- : تكلفة الطاقة 0,049 دولار/م<sup>3</sup>
- تكلفة المشروع: يتكون المشروع من ثلاث مراحل أساسية:
1. المرحلة الأولى، نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت بطول 180 كم وبمعدل 1,9 مليار متر مكعب سنويا وتقدر التكلفة بحوالي بليون دولار.
  2. المرحلة الثانية، توليد الطاقة وتقدر تكلفتها 1,5 بليون دولار لتنتج 850 مليون متر مكعب كمياه صالحة للشرب.
  3. المرحلة الثالثة، توزيع المياه والطاقة وتبلغ تكلفتها 2 بليون دولار ومن المخطط له أن جميع المراحل السابقة هي من خصوصيات ومهام القطاع الخاص.

وقد وضع البنك الدولي الوثائق المرجعية لهذا المشروع، واستطاع حتى الآن جمع 8 مليون دولار لدراسة الجدوى الاقتصادية وهناك اهتمام عالمي وخاصة

( إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة، الدنمارك ) .وقد وقعت وثيقة المرجعية بتاريخ 8 أيار 2005 من وزير التخطيط الفلسطيني غسان الخطيب ووزير البنية التحتية الإسرائيلي فؤاد بن اليعازر ووزير المياه الأردني رائد أبو السعود. وقد أعلن الملك عبد الله الثاني الوثيقة رسميا في 20 أيار 2005 ضمن فعاليات المؤتمر الاقتصادي العالمي في البحر الميت وقد كانت الأردن قد عرضت الأفكار الأولية للمشروع في مؤتمر قمة البنية التحتية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2000.

#### 2.1.4 الموقف الإقليمي والعالمي من المشروع

كما أسلفنا أن المشروع حظي باهتمام عالمي وإقليمي عند تقديمه في مؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة وفي المؤتمر الاقتصادي العالمي في البحر الميت " ، وقد سارعت بعض الدول " إيطاليا، الدنمارك والولايات المتحدة إلى دعم المشروع من خلال جمع ما يقارب 8 ملايين دولار كمرحلة أولى من أجل تغطية تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية، ويبدل كل من الأردن وإسرائيل والبنك الدولي جهودا من أجل جمع المبلغ المتبقي وهو حوالي 7 ملايين دولار، وبالرغم من الإجماع الإقليمي عليه إلا أن الطرف الفلسطيني هو الأكثر تشككا ومتريدا في المضي بشكل متسارع في المشروع وفيما يلي ملخص لمواقف الأطراف الرئيسية في المشروع، علما أننا سنعرض

بالتفصيل في فصل لاحق للأبعاد السياسية والاقتصادية والتأثيرات المتوقعة على كل طرف.

#### 3.1.4 الموقف الإسرائيلي

بالرغم من أن المشروع لم يطرح رسمياً من قبل إسرائيل في أي منتدى رسمي إلا أن إسرائيل لا تمنع في المشروع وجعلت خبراء دوليين وشركات عالمية تقوم بالترويج للمشروع بالنيابة عنها (على سبيل المثال مفوض المياه السابق - شركة هرزا الأمريكية التي قامت بالدراسة الأولية للمشروع).<sup>18</sup>

كما أن إسرائيل رحبت بالمشروع بشكل رسمي عندما وقع وزير البنية التحتية الإسرائيلية نيامين بن اليعازر مع نظرائه الأردني والفلسطيني مذكرة المرجعية الخاص بالمشروع، ولكن إسرائيل تشترط أن يكون القطاع الخاص هو اللاعب الرئيس في المشروع. كما أن أشد المتحمسين للمشروع هو شمعون بيريس حيث أشار إليه بشكل واضح في مذكرة تقدم بها إلى الحكومة التركية (طالباً دعم المشروع وتنسجم هذه المذكرة مع رؤيته التي طرحها في كتابه شرق أوسط جديد. وركز على المشروع وأهميته الإستراتيجية في كلمته أمام قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002، حيث أن بيريس يمتلك مشروعاً يتحدث عنه في جميع المناسبات الدولية تحت اسم " مشروع وادي الأحلام وكان هذا المشروع قد قدم في اجتماع اللجنة الاقتصادية ضمن مسار المفاوضات متعددة الأطراف المنعقد في القاهرة عام 1996..

<sup>18</sup> انشأ مفوض المياه السابق شمعون تال شركة خاصة للترويج لهذه الأفكار بالتعاون مع شركات دولية.

#### 4.1.4 الموقف الأردني

تحت وطأة الاحتياج المائي الأردني المتزايد بسبب النمو السكاني الطبيعي وغير الطبيعي، حيث ستبلغ حاجة الأردن المستقبلية للمياه ( 1600 مليون متر مكعب سنويا ) ، وبالتالي فإن الأردن هو أكثر الأطراف الذي يتحدث عن المشروع بشكل رسمي ويلقي المشروع اهتمام الملك عبد الله الثاني حيث تقدم بالمشروع إلى المؤتمر الاقتصادي العالمي، وفي مذكرة رسمية قدمها الملك إلى حكومته (20 شباط 2004) تحدث عن أن مواجهة احتياجات المياه والبحث عن المشاريع التي توجد الحلول المناسبة ومنها مشروع قناة البحرين هو خيار أردني استراتيجي.

وقد قدمت الأردن المشروع رسميا إلى مؤتمر قمة " التنمية المستدامة" في جوهانسبرغ عام 2002 وفي مؤتمر عقد برعاية الناتو في مدينة تريبستا الايطالية (نوفمبر 2006 ) حول الشراكة في المعرفة قدم أمين عام وزارة المياه الأردنية ورقة عمل تبين موقف الأردن من المشروع حيث عدد المسؤول الأردني الفوائد التي سيجنيها الأردن:

1. توفير المياه والطاقة.
2. تنمية وادي الأردن.
3. جذب استثمارات دولية.
4. التعاون الإقليمي سيجلب الاستثمار وبالتالي الاستقرار في المنطقة.

ولبيان أهمية المشروع بالنسبة إلى الأردن ودرجة الاهتمام التي توليها الحكومة لهذا المشروع فقد وضع على سلم الأولويات في وثيقة استراتيجية مصادر المياه المستقبلية.

#### 5.1.4 الموقف الفلسطيني

كما أسلفنا أن الموقف الفلسطيني كان الأكثر تردداً من المشروع خوفاً من أن يكون له تأثير على مستقبل المفاوضات حول المياه ويمس بالحقوق المائية على البحر الميت، ومنذ بدء المفاوضات متعددة الأطراف تحفظ الطرف الفلسطيني على المشروع وأبدى معارضة رسميه له حيث امتنع وزير التخطيط نبيل قيسيس من التوقيع على وثيقة المرجعية حتى عام 2005 وأرسل مذكرة رسمية إلى البنك الدولي بين تحفظات الطرف الفلسطيني على الوثيقة باعتبارها لا ترى في الطرف الفلسطيني شريك، كما أن العديد من الخبراء الفلسطينيين أبدوا تحفظهم على المشروع بالرغم من عدم إشراكهم بشكل رسمي في بلورة الموقف الفلسطيني، وبعد اتصالات بين الحكومة الفلسطينية من جهة والبنك الدولي والأردن من جهة ثانية وتعديل النصوص المتحفظ عليها من الجانب الفلسطيني، وافق الطرف الفلسطيني على وثيقة المرجعية لإجراء الدراسة على أن يعيد تقييم المشروع بعد الاطلاع على نتائج الدراسة.

وهناك تباين كبير بين وجهة النظر الرسمية الفلسطينية وبين الجهة الفنية الممثلة بسلطة المياه وسلطة جودة البيئة ووزارة التخطيط من جهة ثانية وخاصة في تفسير النصوص حيث أن سلطة جودة البيئة تتحفظ بشكل كامل على النص الذي ورد فيه أن الطرف

الفلسطيني شريك في المشروع، بينما ترى وزارة التخطيط أن هذا الحق مضمون، والغريب من الأمر أن الطرف الأردني كان يثير نقاش حاد على المستوى الرسمي وغير الرسمي إلا أن الطرف الفلسطيني أبقى النقاش في إطار المراسلات الرسمية فقط، وهناك تخوف كبير لدى الحكومة الفلسطينية الحالية ( 2006 ) من الحديث في المشروع وقد تجاهل وزير التخطيط الحالي أي لقاء مع الأطراف الأخرى حول المشروع " وغاب الوزير عن حضور اجتماعات تشاورية عقدت في نوفمبر 2006 للأطراف المعنية "، علما أن وزير التخطيط السابق كان قد شكل لجنة توجيهية للمشروع على أن تتولى هذه اللجنة المسؤولية المباشرة عن بلورة الموقف الفلسطيني ومراجعة الوثائق التي ستصدر عن الشركات التي ستقوم بتنفيذ دراسة الجدوى، غير أن اللجنة شل عملها تماما وتم متابعة الأمر مباشرة من دائرة المفاوضات الفلسطينية وبعد تشكيل حكومة حماس انتدب مكتب الرئاسة المستشار محمد مصطفى لحضور اجتماع اللجنة التوجيهية في البحر الميت في منتصف شهر ديسمبر 2006 الأمر الذي يشير إلى الرغبة الفلسطينية في المتابعة بالرغم من استبعاد وزارة التخطيط الفلسطينية تبني المشروع في الوقت الحاضر. كما ذكر سابقا أن هناك اهتمام عالمي بالمشروع وقد قدم الدعم السياسي والمالي للبدء في المشروع، لكن البنك الدولي هو الجهة الراعية لكل النشاطات فهو الذي أجرى الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية، وأعد وثيقة المرجعية وقام بعرض المشروع أو شرحه على كثير من الدول في محاولة لتجنيد الأموال اللازمة.



ويرى البنك الدولي أن المشروع ذو أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وإحلال الاستقرار ولكنه يرى أن هذا المشروع هو في طبيعته من اختصاص القطاع الخاص العالمي ولذلك فإن الوثيقة المطروحة تبين بوضوح أن الشركات الكبرى العالمية هي فقط التي تستطيع التقدم.

ويرى البنك الدولي وذلك انسجاماً مع إستراتيجية العالمية في خصخصة القطاع العام أن هذا المشروع ليس فقط استثماراً تنموياً بل هو آلية لإدماج اقتصاديات والشركات الصغرى في المنطقة مع القطاع الخاص الدولي، من خلال قيام شركات محلية وإقليمية مع شركات دولية عابرة للحدود.

## 4.2 مشاريع التحلية

في ظل الأزمة المائية الخانقة التي تعاني منها دول المنطقة أو ما يعرف بدول "MENA " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" فإن المحافل الدولية تعتقد أن البحر هو الحل الأفضل لهذه الأزمة، وأن التعاون الإقليمي الذي يجمع الطاقة والمياه هو أفضل، وقد تطور الاهتمام بهذا الخيار مع ازدياد الأزمة من جهة والتطور التكنولوجي لهذه التقنية من جهة ثانية، "ولا مجال للتفصيل الفني هنا" ولكن للدلالة على الأهمية التي تعطي لهذا الموضوع فقد نشر في الفترة ما بين 1996-2006 ما يقارب 3924 ورقة علمية في هذا المجال وقد بلغ ما نشر في أوروبا ما مجموعه 2966 ورقة علمية في حين احتلت الأوراق العلمية المنشورة في السعودية المرتبة الأولى ما بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولبيان أهمية القطاع الخاص في هذا المجال أن هناك حوالي 4000 شركة دولية تعمل في هذا المجال حيث أن معظم دول الخليج، ومالطا، وجزر الكناري تعتمد هذه التقنية في توفير احتياجاتها من المياه.

وقد بلغ تطور هذه التقنية كما هو في الجدول ( رقم 7 ) من 300,000 متر مكعب يوميا إلى حوالي 40 مليون متر مكعب يوميا

جدول رقم (7) تطور كميات المياه المنتجة من التحلية (في اسرائيل)

السنة	عدد المحطات	القدرة ألف م مكعب/يوم
1966	-	300
1993	9,910	18,678
1999	13,600	25,909
2001	15,233	32,400
2005	12,500	40,000

Inventory, report No.13,1994,Report No.16,2000 Gwi Report 2006

#### 2.2.4 التحلية في الموازنة المائية المقدرة لدول المنطقة ( اسرائيل، الأردن، فلسطين)

في الوقت الذي يقترح فيه خيار التحلية كأحد الحلول الإستراتيجية فان القطاع الخاص هو

الذي يسيطر بنسبة 100% على هذا الخيار، فهناك مثلا في اسرائيل تبنى محطة في

مدينة عسقلان بتجمع لشركات خاصة ( شركة فيولا ) ، IDE للتكنولوجيا (الراية للبنية

التحتية) كأكبر محطة تحلية في العالم لتنتج 100 مليون متر مكعب سنويا. وتستهلك هذه المحطة 80 ميغاواط وستكون هذه المحطة المزود الرئيسي لقطاع غزة وهناك زيادة عن الحاجة في إنتاجها 4-23% من المتوقع أن يبحث له عن سوق في الأراضي الفلسطينية، وتمتاز هذه المحطة بأنها ليست فقط الأكبر في العالم بل هي الأقل تكلفة، ومن المتوقع أن تكون التكلفة 76 سنت / م<sup>3</sup> ( حسب أسعار الطاقة في 2005 )، وتخطط إسرائيل الآن لبناء 6 محطات من المتوقع أن تنتج 5,5 مليون متر مكعب سنويا وترى هذه المحطات في السوق الفلسطيني هو الأهم بالنسبة لهم. وهناك العديد من الخطط لاستخدام المياه الجوفية المالحة أملا في الحصول على تكلفة أقل، وتتوقع إسرائيل أن يتم الحصول على 365 مليون متر مكعب سنويا من التحلية بحلول عام 2010 أي ما يعادل 56% من الثروة الطبيعية

جدول رقم (8) تقديرات التحلية ومصادر المياه في إسرائيل

السنة	التحلية/مليون م مكعب	المجاري	المجموع	% من المصادر الطبيعية
2000	5	280	280	18%
2005	120	340	460	30%
2010	365	510	875	56%

نال، شمعون (2006) ورقة عمل مقدمة المؤتمر تريبستا " مستقبل التحلية في إسرائيل " غير منشورة.

أما بالنسبة للأردن فإن التحلية هي من الخيارات الأساسية ويعول على مشروع قناة البحرين لإنتاج المياه بالإضافة للمحطات الصغيرة فينتوقع الأردن إنتاج 10 مليون متر مكعب من محطة "أبو الزغان " حوالي 21 مليون متر مكعب من محطة زارا " وأن يتم

الحصول على 65,5 مليون متر مكعب من المياه الجوفية المحلاة،، أما من ناحية الوضع الفلسطيني فتقتصر التجربة على الاستخدام المنزلي المحدود حيث ينتشر في قطاع غزة 250 محطة منزلية خاصة تنتج ما يقارب 1,5 مليون متر مكعب سنويا في حين وافقت السلطة الوطنية على شراء 5 مليون متر مكعب من محطة عسقلان الإسرائيلية بأسعار على أسس تجارية وقد قامت الولايات المتحدة بعمل ما يسمى بالناقل القطري الفلسطيني لنقل مياه عسقلان وتوقف المشروع بسبب الأوضاع السياسيّة وتشكيل حكومة حماس حيث قامت الولايات المتحدة بتجميد كافة نشاطاتها.

ومن الجدير ذكره ملاحظة أن وثائق السياسات المائية الفلسطينية لا تشير إلى خيار التحلية كما لم يرد في البنود الأساسية في الموازنة المائية وهذا لتجنب الحرج السياسي في إظهار موازنة مائية ليست حقيقية أو لا تعتمد على الحقوق المائية الفلسطينية.

#### 3.4 مشروع إنشاء مصالح مياه في فلسطين "

تبنّت سلطة المياه الفلسطينية وبإقرار من رئاسة الوزراء مشروع إنشاء أربع مصالح لإدارة خدمات المياه على أساس ثلاث مصالح في كل من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية ومصلحة مياه الساحل في قطاع غزة على أساس أن تضم هذه المصالح جميع أدوات المياه القائمة في البلديات وتدار هذه المصالح من خلال ما يسمى بمصلحة المياه الوطنية.

وبالرغم من أن هذا التقسيم غير مبرر من الناحية الفنية حيث لم تعطي وثائق سلطة المياه أي تبرير لمثل هذا التقسيم وقد جاءت الفكرة مدعومة من البنك الدولي كمرحلة انتقالية

لخصخصة خدمات المياه على ما يبدو تلك الإستراتيجية التي يتبناها البنك الدولي وقد قدم البنك دعماً مالياً بشكل قرض يقدر بـ "20" لإنشاء مصلحة مياه الساحل في قطاع غزة التي تضم عدد من البلديات وستعمل هذه المصالح على أسس تجارية. ويجري العمل على تأسيس مصلحة الجنوب.

وبالرغم من أننا سنعرض في التحليل العلاقة بين إنشاء هذه المصالح وبين الأبعاد السياسية التي قد تكون هي الغرض من العرض لهذه التجربة أكثر من فكرة تقييم التجربة من ناحية المؤشرات الفنية والإدارية.

#### 4.4 موقع الخصخصة ونماذج المشاريع المقترحة في المشاريع السياسية

ينطلق التحليل من فهم الخصخصة ودورها في العلاقات الدولية وفي سياسات اقتصادية ومشاريع سياسية من حيث الأبعاد التالية:

##### 1. البعد الدولي

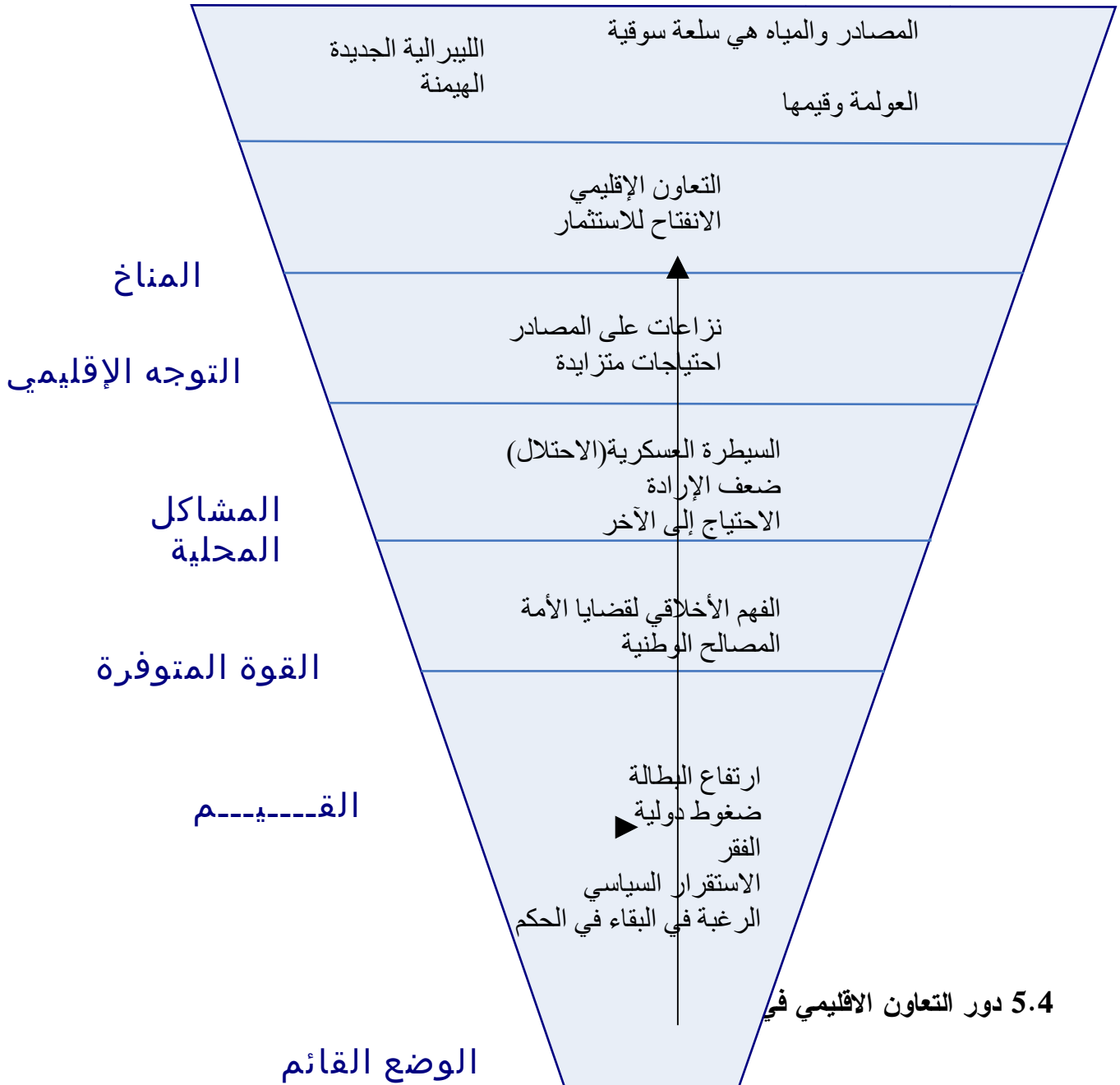
يرتكز فهم البعد الدولي على المحددات التالية:

- التوجه العالمي نحو الاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة.
- التغييرات الإقليمية تتجاوز حدود الدول بمعنى أن مجموع مصالح الإقليم أكبر من مصالح الدول منفردة بمعنى أن مصالح الإقليم A أكبر من مصالح B+C+D التي تشكل الإقليم حيث أن الإقليم يصبح جزءاً من الآلية الدولية أكثر استقراراً من الدول بشكل فردي.

- الدوله كلاعب دولي لم يعد مطلق الحرية بل تتخلى الدوله عن جزء من سيادتها ( طوعا أو قسرا ) لصالح توجهات الممولين والمنظمات الدولية ( البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها ).
  - قوة الدول ( القوة ، قوة المساومة، القوة المثالية هي التي تعكس نفسها في ميزان الربح والخسارة )
- ويقسم كل من جرامشي، ولستك وطوني لون ومارك وزيتون استغلال الدول لقوتها على النحو التالي (Alon,2001,Lustick ,2002.Zaytoun,2006):

- القوة القسريه coercive
  - القوة المحفزة utilitarian
  - القوة المعياريه normative
  - القوة الأيديولوجية ideological
- وهناك علاقة مباشرة بين نظرية القوة ونظرية السيطرة التي تعكس حالها بأشكال مختلفة وعند الحديث عن قطاع المياه فان السيطرة أو ما يسمى الهيمنة هي السائدة وتكاد تكون اسرائيل هي الدولة المسيطرة في الإقليم كما سنرى لاحقا. وبالتالي فان الدوله المركزية في الإقليم ستكون اسرائيل والباقي سيكون على شكل دول محيط حيث أنها تمتلك عناصر القوة الكامنة والمباشرة، ولن يكون التعاون الدولي سوى المجال الذي تتحرك فيه اسرائيل لاستغلال قوتها النوعية التي ستتعاظم بوجودها داخل الإقليم بعكس بقائها منعزلة سوف يجعل عناصر قوتها

عرضة للتآكل.حيث أن اسرائيل تملك القوه المباشره وتملك القوه الكامنه ( النظام السياسي،النظام الاقتصادي، شبكة العلاقات الدوليہ ، القدره على تجنيد الاموال، راس المال اليهودي العالمي ) وغيره



كما سنرى في الجدول رقم (10) ان التعاون الاقليمي ونشوء العلاقات الاقتصادية مرتبطة

بشكل وثيق بالتطور السياسي بالتمويل أو اقتراح المشاريع يأتي بشكل متوازي مع

الانفراج السياسي والعكس صحيح.

جدول رقم (10) العلاقة بين الأحداث السياسية ونشوء التعاون الاقليمي

العام	درجة الصراع	
1982	عالية جدا	غزو اسرائيل للبنان
1987	عالية جد	الانتفاضة الأولى
1991	عالي	مؤتمر مدريد
1992	أفكار حول التعاون الإقليمي	مفاوضات متعددة الأطراف
1993	اتفاقيات مؤقتة وإعلان مبادئ	اتفاقية أوسلو
1994	اجتماعات تنسيقية جولات تفاوضية	إعلان باريس الاقتصادي
5/1994	علاقات اقتصادية تنسيق معابر تبادل تجاري	اتفاق غزة أريحا
7/1994	أجندة اقتصادية فلسطينية إسرائيلية أردنية مشتركة	إعلان واشنطن
10/1994	1114 رجل أعمال والدعوة إلى إنهاء المقاطعة العربية خلق غرف تجارية مشتركة	المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2/1995	زيادة دور القطاع الخاص والتعاون الإقليمي	إعلان طابا
9/1995	علاقات اقتصادية منظمة وتعاون إقليمي واسع	أوسلو ب
9/1995	للتعاون الإقليمي والمياه	لجنة إسرائيلية - فلسطين - أمريكية



10/1995	مؤتمر الاقتصادي الثاني	لقاء 1000 رجل أعمال إنشاء وسكرتارية مراقبة للتعاون الإقليمي
11/1996	قمة شرم الشيخ	إعلان إدانة الإرهاب وأنه عدو التنمية
10/1998	اتفاقية وادي ريفر	تعاون اقتصادي واسع ومساعدات كبيرة
11/1998	مؤتمرات المانحين	3 مليار للشعب الفلسطيني
9/1999	مذكرة شرم الشيخ	التعاون الإقليمي أساسي
7/2000	مباحثات كمب ديفيد	وقف المساعدات الأمريكية المباشرة للشعب الفلسطيني

تم تجميع الجدول اعتمادا على وثائق جمعت من أرشيف الباحث الشخصي.

#### 6.4 ( تحليل نموذج قناة البحرين )

كما أشرنا سابقا فان المشروع الذي يريعه بشكل كبير البنك الدولي وترحب به الأطراف الثلاثة " الفلسطينية، الإسرائيلية، الأردنية " وهناك اهتمام دولي كبير في هذا المشروع على اعتبار أنه أضخم مشروع تعاون إقليمي في المنطقة من حيث النتائج المباشرة وغير المباشرة.

#### النتائج المباشرة

من الناحية الاقتصادية: تقول الدول الثلاث والبنك الدولي والمانحين على أن المشروع يكون له نتائج اقتصادية هائلة من حيث توفير الطاقة، المياه، ( كما أشرنا سابقا) التعاون الاقتصادي، ويكون أحد نماذج اقتصاد السلام كما يرى شمعون بيريس، ويرى أيضا أن القناة ستفيد السياحة وإنتاج الأسماك المزروعة ويتوقع الخبراء الإسرائيليون نموا ضخما في تربية الأسماك وتحقيق مئات الملايين سنويا ( بيريس، 1996).

ويضيف بيريس في كتابه " شرق أوسط جديد" أن الخلاص لا يأتي من تسويات سياسية فارغة تتجاهل جذور المشكله ويتابع " ان الفقر المتفشي و الأصولية الممزقة تقوم بتجميع قوتها من المعارضة العامة للتحديث،" ويضيف " أنه بدون تغيير أساسي في اقتصاديات الشرق الأوسط ويجب أن تعطى المنطقة حرية اقتصادية وبمقدار يكون أفضل"، ولهذا فإنه يرى أن بناء اقتصاد حديث، والقيام بمشروع يسميه " وادي الأحلام " يقصد نهر الأردن هو الذي يحقق السلام المنشود والديمقراطية والرخاء على حد قوله.

والمهم في قول بيريس أنه يرى هذا المشروع جزء من نظام اقتصادي إقليمي، ومن مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط.

ولهذا فإنه يرى أن هذا الهدف يحتاج إلى استثمارات ضخمة ويتطلب النظام الاقتصادي الإقليمي مساعدات مالية تساهم في خلق نظام إقليمي حي تكون إسرائيل في المركز ولهذا فإنه يدرك أن دور إسرائيل القادم هو دور اقتصادي بالدرجة الأولى في ظل تناقص أهميتها السياسية ( أو تغيير وظيفتها )

سيكون المشروع لب تدخل الشركات الدولية والقطاع الخاص في المجالات التالية:

1. تطوير البنية التحتية\_ سوف تتخلى الدول تماما عن هذا القطاع ويصبح

في يد القطاع الخاص وبالتالي من مصلحته فتح الحدود والتواصل مع الإقليم

( الكهرباء، الماء، المواصلات).

2. الصفقات السياحية\_ هناك إمكانية كبيرة سنتشأ لعمل تسويق سياحي بواسطة القطاع الخاص والشركات متعددة الأطراف، ولهذا يطرح إنشاء مطار مشترك ( العقبة، ايلات)

3. تطوير نقاط الجذب السياحي \_ بعض المشاريع الإقليمية ستكون نقطة جذب سياحي بشكل إقليمي ( أريحا، البحر الميت، طبريا، الناصرة ) وغيرها وهذا سيأتي بجذب استثماري.

4. مجال العمل وتطوير البطالة\_ يتوقع أن يحدث هذا المشروع ثروة هائلة في المجال التشغيلي واستحداث وظائف جديدة وهذا سيكون سوق جديد أهم بكثير من السياسات المحلية لحل مشكلة البطالة، ومحاربة الأصولية التي تنمو في جيوب الفقر.

من الناحية السياسية: يلاحظ أن اهتمام الدول بالمشروع ينسجم مع درجة اهتمامها السياسي في المنطقة من جهة وهي الدول الأكثر تمويلا لمواضيع المياه، والجدول رقم (11) يبين نسبة تمويل الدول لقطاع المياه في فلسطين ودرجة اهتمامها بالمشروع

جدول رقم (11) نسبة التمويل ودرجة اهتمام الدول بقطاع المياه.

الدولة/ الجهة	نسبة التمويل	درجة الاهتمام
الولايات المتحدة	36,8	عالية جدا
ألمانيا	27,32	عالية جدا
بريطانيا	3,40	عالية
البنك الدولي	5	عالية

دول اخرى	27.4	-
----------	------	---

\* وثائق سلطة المياه (تقرير غير منشور حول حجم التمويل لقطاع المياه 1996-2004)

يدل على ارتباط الاهتمام السياسي بالمشروع وبالمياه بشكل عام.

حيث أن حجم تمويل البنك الدولي، والولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا يشكل ما يقارب 72,5% من حجم التمويل المخصص للمياه بينما لا يشارك باقي الممولين وعددهم 34 بأكثر من 27,5%.

وأكثر ما في الأمر من غرابة هو تبني إسرائيل لمقولة جان جاك روسو أن المياه لا تعود الى أحد ولهذا يرى الساسة الاسرائيليين أن المياه في الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة (بيريس، 1996) وهي دليل في نظرهم على ضرورة بناء نظام مائي اقليمي وتوزيع المياه على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن. (يحقق شراكة اسرائيل في مصادر لا تملكها).

وقد قامت جامعة هارفرد برئاسة البروفوسور فرانك فيشر برعاية هذه الفكرة وعملت دراسة قدمت للأطراف الثلاث حول ما يسمى بالسوق المائي على أسس تجارية واعدة هيكلية مصادر الاقليم بناء على احتياجات السوق وقدرة اللاعبين في السوق وبالطبع فان من يحكم في السوق هو القطاع الخاص والشركات العابرة للحدود. اذا يمكن القول أن المشروع في جوهره اقتصادي ولكن أبعاده سياسية في الدرجة الأولى من حيث الاعتقاد بأن المدخل الاقتصادي يحقق الاستقرار السياسي، وتستطيع

إسرائيل الاندماج في اقتصاديات المنطقة، وسنعود لاحقا لمعرفة مدى تأثير القطاع الخاص في صناعة القرار السياسي.

#### 7.4 نموذج التحلية

كما أسلفنا في الفصول السابقة فإن التحلية هو مشروع قطاع خاص بالدرجة الأولى وإسرائيل صاحبة الامتياز الأول في المنطقة من حيث التكنولوجيا، والكفاءة والاستعداد المؤسسي والقانوني ولذلك فإن إنشاء إسرائيل لثمانى محطات وتوفيرها لمئات الملايين من الأمتار المكعبة يرى بوضوح أن العقل الإسرائيلي يفكر في أسواق الضفة الغربية وغزة والأردن، ولهذا فإنه يلاحظ أن المواقع الجغرافية وحجم إنتاج هذه المحطات وسيطرة القطاع الخاص عليها فقط وهذا يستدعي لإشراك الطرف الفلسطيني أو الأردني نشوء قطاع خاص مشابه أو قطاع خاص إسرائيلي مبطن بأسماء فلسطينية ( كما حدث في قطاع تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر ) أو عن طريق شركات دولية تساهم إسرائيل فيها بشكل كبير .

ولمشاريع التحلية تكاملا واضحا مع مشروع قناة البحرين حيث أنه سيكون منتج رئيس للمياه المحلاة وبالتالي سيكون لإسرائيل اليد الأعلى في هذا المجال وستتمكن إسرائيل من دخول السوق الخليجي للتحلية بناء على تجاربها العملية حيث أنه تسيطر الآن على هذا السوق في مالطا وجزر الكناري وهناك مركز دراسات التحلية في

سلطنة عمان تلعب إسرائيل دورا أساسيا فيه.<sup>19</sup>

---

<sup>19</sup> انشئ هذا المركز كأحد مشاريع المفاوضات متعددة الأطراف

أما من الناحية الفلسطينية فإن تطور التكنولوجيا وانخفاض أسعار المياه المحلاة سوف يغري القطاع الخاص الفلسطيني بجلب المياه من إسرائيل وإيجاد سوق هام بحكم أن احتياجات الشعب الفلسطيني للمياه ستكون كبيرة في المستقبل القريب وستشكل عاملاً ضاغطاً على القيادة السياسية التي ستلجأ بالضرورة في هذا المجال إلى القطاع الخاص وبالتالي تكون فكرة " سوق مائي مشترك " قد طبقت فعلاً بحكم الضرورة لتطور القطاع.

#### 8.4 نموذج مصالح خدمات المياه

لقد ورد في عرض النماذج أن مصالح الخدمات هي فكرة يتبناها ويرعاها البنك الدولي والحكومة الفرنسية ( أكبر 5 شركات مياه في العالم هي فرنسية ).  
وحيث أن البنك الدولي في سياساته الاقتصادية يخضع لعوامل سياسية كبيرة ( الدول المشاركة في البنك تحاول رعاية مصالحها السياسية بأدوات اقتصادية ) ولهذا كما تبين في الخارطة الملحقة هل هي الصدفة بأن تكون المصالح المقترحة لخدمات المياه وتتلاقى مع مشاريع التطوير المقترحة لخدمات المياه التطوير المائية الإسرائيلية من جهة ولمشروع إسرائيلي بإنشاء 4 كتونات كبيرة في فلسطين ( الشمال، الوسط، الجنوب، غزة ) خصوصاً أن تقسيم هذه المصالح ليس له ما يبرره من الناحية الفنية أو بمعنى آخر ليس هناك تتناغم بين المصادر والاحتياجات ولهذا فإن الترتيب الجغرافي لمستقبل الدولة الفلسطينية القابلة للحياة ( حسب رؤية

الرئيس بوش ) تتطلب توفير مصادر مياه لهذه الدولة ولا بد من البدء بترتيبات مؤسسية تسمح لإسرائيل أن تستخدم الدولة القادمة وفقا لمشاريعها والاقتصادية والحقائق الجغرافية من جهة والمشاريع السياسية التي تنفذ على الأرض من جهة ثانية وتوجهات الدول المانحة من جهة تشير إلى أن الأمور تسير في طريق الترتيب السياسي والاقتصادي كحزمة واحدة من المشاريع الإقليمية.

وقد طرح في أكثر من مناسبة لترتيبات استخدام المجاري بين منطقة جنين والعمقة وبين الخليل والمستوطنات المحيطة، وبين القدس والقرى العربية والرام وهنا تم اقتراح مواقع مشتركة لمثل هذه المشاريع وهذا مؤشر آخر على أن الترتيب المستقبلي حتى شكل الدولة ومصادرهما ينسجم مع طبيعة الترتيب لشكل العلاقة الاقتصادية وشبكة البنى التحتية المستقبلية.بين الدولة واسرائيل، ولعل فكرة الحدود المؤقتة التي تتحدث عنها الولايات المتحدة هي نفسها فكرة شمعون بيرس " الحدود المرنة"<sup>20</sup>

#### 9.4 تداعيات تنفيذ المشاريع المائية على الإقليم

تعتبر المياه أحد العوامل الضاغطة على صناع القرار السياسي في المناطق الثلاث " إسرائيل، الأردن، فلسطين" وذلك بفعل الاحتياجات المتنامية والنمو السكاني والحاجة الى هذا المصدر الهام في أي تنمية اقتصادية واجتماعية منشودة، ولهذا فان الدول الكبرى والمانحة ترى أن حل مشكلة المياه بالحل الإقليمي هو الطريق الأكثر نجاحا وفاعلية من حيث أنه يساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي ولكن هذا الحل الإقليمي

<sup>20</sup> في كلمه حول الشرق اوسط القاها بيرس في مؤتمر في برشلونه في 20ديسمبر 2004 تحدث عن فكره الحدود المرنة وعدم اهمية الحدود السياسيه

يأتي من خلال منظومة متكاملة وحزمة خيارات لا بد من وضع موضوع المياه في سياقها العام " ولهذا فان مشروع الشرق الأوسط الكبير<sup>21</sup>، والشرق الأوسط الجديد، والمبادرات الأوروبية ( المبادرة الألمانية عرضها يوشكا فيشر في مؤتمر ميونيخ حول السياسة الأمنية 2005، والمبادرة الألمانية الفرنسية، الشراكة الأوروبية المتوسطية)<sup>22</sup>، اوجدت الاعتراف بأن المياه عنصر هام في العملية الاقتصادية من الأهمية بمكان أن تحدد اتجاهات الدول الثلاث في المياه من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية وفي هذا ينسجم تماما مع الفكر اللبرالي الجديد حيث يقول فيشير وليام ( أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة المدينة -نيويورك ) انه يجب على الدول الرأسمالية تحديد اتجاهات الدول النامية الاقتصادية وذلك للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية.

ويعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير " إطلاق قدرات القطاع الخاص حجر الزاوية في تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل " وهذا بالضرورة سيؤدي إلى استقرار سياسي(الاشهب ،2005.الحسيني،2005) وبالتالي لا بد أن تسير كما يقول

---

<sup>21</sup> تستند التصورات الأمريكية للشرق الأوسط الكبير في جانبه الخاص بالوطن العربي على قاعدة المعلومات التي وفرها تقرير التنمية البشرية لعام 2002، والحقيقة أن فكرة المساعدات الاقتصادية وتنمية المنطقة موجودة أساسا في برنامج الدعم الأمريكي للمنطقة منذ الثمانينات وفي محاولة تطوير فكرة الشرق الأوسط الصغير التي أشرت لها ، كما أنها موجودة في مسار برشلونة الذي تتبناه الدول الأوروبية والشراكة المتوسطية الأوروبية التي بدأ عام 1995، ولكنها كلها لم تؤد إلى نتائج ملموسة وكفى في هذا المجال مراجعة التقرير لعام 2002 ولعام 2003

<sup>22</sup> بالرغم من التباينات بين هذه المشاريع (-التباين في وجهات النظر الأوروبية الأمريكية في بعض الجوانب: فالأوروبيون في معظمهم يعتقدون أن بؤرة المشاكل في الشرق الأوسط هي الصراع العربي الإسرائيلي ولا بد من حل هذا النزاع أولا بينما يرى الأمريكيون أن تغيير الأنظمة هو الأولى. -العرب من وجهة النظر الأوروبية يميلون نحو الحكام الأنوقراطيين (بدليل إختيار الفلسطينيين لعرفات) لأن المحرك الأساسي للشرق الأوسط هو القومية بمكوناتها الدينية. 3- يرى الأوروبيون أن موقف الرأي العام الأوروبي من إسرائيل يؤثر على التوجهات السياسية للقوى السياسية الأوروبية (ومثال ذلك التغير الأخير في إسبانيا) فقد دل هذا الرأي العام على تنامي الكراهية لإسرائيل في أوساطه. ويمتد ذلك للعلاقة مع الولايات المتحدة.



الليبراليون الجدد جميع القوارب الصغيرة في محاذاة السفينة الكبرى وفي نفس الاتجاه، ولهذا فان خصخصة الحرب ( القوة الثانية في العراق بعد القوات الأمريكية هي تعمل لصالح شركات متعددة الجنسية.)

بمعنى آخر أن الليبرالية الجديدة إذ تقتضي بفتح المجال والحدود ولا قيود على انتقال رأس المال للاستيلاء على القرار السياسي في الدول النامية وإجبار الدول بالتخلي عن حقوقها وسيادتها في المياه وغيرها. وتحويل جزء من السيادة الوطنية إلى سلعة سوقية يجعل لاعبي السوق هم صانعي السياسة كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية.

#### 10.4 البعد الاقتصادي

تؤكد الدراسات الاستراتيجية أن الحقبة المقبلة هي حقبة الأزمة المائية والتاريخ يرينا بأن أحداث الماضي والحاضر في المنطقة تشير الى الاتجاه نحو الصراع، لكن المياه يمكن أن تعيد التحالفات والتعاون بين دول المنطقة، ويبدو أن سيطرة اسرائيل وتركيا على حصص كبيرة من المياه يؤدي الى أن يصبح قوة لها تأثيرها على جيرانها لغرض التعاون الاقليمي وهناك تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية صدر في منتصف الثمانينات يقول أن هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه والطريق الوحيد للتعامل معها هو التعاون الإقليمي، ومنها الشرق

الأوسط وهذا ما يفسر أن أحد أسباب التقارب التركي الإسرائيلي هو عمل إستراتيجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلة على المستوى الإقليمي.

ولذلك فإن رؤية مشكلة المياه كمشكلة سياسية - تلعب فيها التحالفات بشكل كبير - هي النهج الغائب في العمل العربي، ولعل ضعف المشاركة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد شكل التعاون الإقليمي هو السبب الذي يدفع بالقطاع الخاص على المستوى الإقليمي للتصدي لهذه المشكلة وبشكل أدق يدفع القطاع الخاص أن يلعب دور مهم في هذا المجال ويعكس هذا التنسيق الإقليمي بين تركيا وإسرائيل - وإسرائيل والأردن في تحركهما في المنطقة وفي مسألة المياه بالتحديد بالتعاون الإقليمي المحدود للضغط على سوريا وفلسطين، وربما بإمكانية التعاون الاقتصادي في مقابل التخفيف من حدة العجز المائي لكل دول المنطقة بما في ذلك السعودية وبلدان الخليج العربية ومن الواضح أن إسرائيل ستحاول تعظيم حصتها للفوائد الاقتصادية والسياسية على حساب العرب وفرض الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على الجيران.

لقد دخلت المياه كعنصر مهم ومؤثر في الجغرافية السياسية لا يقل أهمية عن النفط وربما تكون أكثر خطورة وتأثيراً في القرن الحادي والعشرين حيث إن المتغيرات الدولية التي استجدت في السنوات الأخيرة والتي انعكست سلماً على التعاون العربي، خلقت خلا متعاطفاً في موازين القوى العربية - الإقليمية، في حين يبرز المشروع الاقتصادي الإسرائيلي كواحد من العناصر الرئيسية التي سوف تحدد إطار المحيط الشرق أوسطي فهذا المشروع " الشرق الأوسط الجديد " له انعكاسات على حركة رؤوس الأموال

والاستثمارات وفتح الأسواق وتسليع الخدمات وتنفيذ المشاريع الضخمة " كقناة البحرين " وتشكل الأوضاع الراهنة بالنسبة لإسرائيل إغراء " للنسعي مجددا إلى الاضطلاع بدور القطب الاقليمي المهيم. (حمدان، 1995)

ولعل أهم وأخطر مشروع يواجه العرب هو السوق الشرق أوسطية فهو مشروع اقتصادي ذو أهداف سياسية ويمكن التعرف على ذلك من ورقة عمل إسرائيلية قدمت في مؤتمر قمة عمان الاقتصادية (1995) والتي حملت عنوان " خيارات التنمية في الشرق الأوسط " وتضمنت تصور إسرائيل للتعاون الإقليمي وشددت على عدم ربطه بالتسوية السياسية. واقترحت 162 مشروعا في 10 قطاعات ومنها قطاع المياه وتبلغ إجمالي الاستثمار المطلوب 25 مليار دولار يؤمنها القطاع الخاص العالمي.

وعلق على ذلك رئيس الغرفة التجارية المصرية بقوله " أنها تمهد لاستثمار اقتصادي جديد في المنطقة، وأضاف أيضا على أن الورقة تريد إحلال السوق الشرق الأوسطية محل النظام العربي الإقليمي)<sup>23</sup>، ولبيان أن الأمر له بعده التاريخي لا بد من معرفة الجذور التاريخية لهذا التوجه حيث هدفت المشاريع الصهيونية منذ مشروع روتبرغ لتوليد الكهرباء في العشرينات من القرن الماضي، وحتى آخر مشروع بناء الجدار الفاصل عام 2004 الى تكريس الوجود اليهودي في فلسطين ووضع مصادر المياه والطاقة الرئيسية في المنطقة بأيدي اسرائيل، وحرمان دول المنطقة من استخدام واستغلال مياههم التي تنبع من أراضيهم وتغيير خريطة المنطقة الجغرافية لصالح المشروع

---

<sup>23</sup> وضح موقفه في احد جلسات النقاش في قمة عمان الاقتصادية (1995)

الصهيوني الاقتصادي بالدرجة الأولى، ولهذا فإنه يمكن تقسيم المشاريع الصهيونية الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط وامتدت منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني عام 1897 وحتى إعلان الدولية اليهودية عام 1948.
  - المرحلة الثانية: هي مرحلة التأسيس وتنفيذ المشاريع من عام 1948-1993
  - المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إعادة تشكيل النظام المائي الإقليمي ( 1993-2006 )
- حيث تعتبر مشاريع المرحلة الأولى عندما بدأ الخبراء اليهود بدراسة الأوضاع المائية في المنطقة بوجه عام وفي فلسطين بوجه خاص وقد شكلت خطة ماخرو ماتس (1922) ومشروع امتياز روتنبرغ لتوليد الكهرباء عام ( 1926 ) وخطة أيونيديس (1937) ومشروع لادور ميلك عام (1938) ومشروع سيمحا بلاس (1944) ومشروع هيز (1947) أبرز المحاولات اليهودية في ذلك الوقت لبناء رؤيا مستقبلية حول مستقبل المياه في المنطقة وعلاقتها بالمشروع الصهيوني في اقامة دولة لليهود في المنطقة.
- أما المرحلة الثانية وهي مرحلة البدء بتطبيق ما خطط له في المرحلة الأولى كمشروع ماكدونالد (1951) ومشروع بونجر (1952) ومشروع بيكر

وهيرزا (1955) ومشروع تشارلز (1953) ومشروع جونستون (1953)  
ومشروع جوزيف كوتون (1954) وخطة السنوات السبع (1953-1960)  
ومشروع تحويل نهر الأردن (1964).

المرحلة الثالثة كان من أبرز ملامحها هو محاولة الصياغة للمشروع الإسرائيلي للاستيلاء على ما تبقى من المصادر العربية ولكن امتازت هذه المرحلة باتفاقيات ملزمة للأطراف ( وادي عربية مع الأردن 1995) واتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني (1995) من جهة أو بالأمر الواقع من جهة ثانية - الجدار وتوسيع صلاحيات المستوطنات المائية.

وفي المراحل الثلاث استخدمت الحركة الصهيونية وإسرائيل تكتيكات مختلفة في المرحلة الأولى " خبراء أجانب وشركات مرتبطة بالحركة الصهيونية وفي المرحلة الثانية هو استخدام ضغط الدول الكبرى مستفيدة من الاعتراف الدولي بإسرائيل وفي المرحلة الثالثة هو سياسة الأمر الواقع والاتفاقيات الملزمة. ولمعرفة كيف أخذ هذا الصراع منحاه وكيف استفادت إسرائيل من التغيرات الدولية وتوسيع مفهوم الأمن والعولمة وغيرها من التطورات نرى أن إسرائيل بدأت تنتحى منحى ما يسمى بالتعاون الإقليمي لتحقيق ما هدفت إليه طيلة السنوات السابقة.

## الفصل الخامس

### ( الآثار المترتبة على المشاريع الإقليمية )

#### 1.5 على الصعيد السياسي

بعيدا عن الدعوات الأيديولوجية ذات الطابع الفكري والنخبوي لرؤية التجربة الإقليمية العربية لبناء نظام إقليمي عربي أو حتى مشروع عربي لمواجهة محاولة اختراق إسرائيل يتطلب دراسة النماذج السابقة والتجارب التاريخية في هذا المجال، وبالرغم من وجود أنظمة وهياكل وخطط ومشاريع دراسات وما حدث من أزمات قطرية وإقليمية ومشكلات حدود وحروب أهلية انفجرت بنية العلاقات القائمة بين الدول العربية فقد فشل المشروع العربي (1953) في الرد على مشروع جونستون لاقتسام نهر الأردن وانفجرت بنية العلاقات القائمة بين الدول العربية وجاءت حرب الخليج الثانية لتقضي على ما يسمى " النظام الإقليمي

العربي" وجاءت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقيات المرحلية الفلسطينية الإسرائيلية لتعزز القطرية وتضعف الأمل في قيام نظام إقليمي عربي، وفي هذا الأثناء باتت مقولة الشرق الأوسط ( وهو تعبير أعيد إحيائه بعد استخدام تعبير جيو سياسي وجيو استراتيجي في الحرب العالمية الأولى)، ولم يأتي استخدامه لاحقا إلا للتعبير عن وجود أزمة أو طرح موضوع سواء كان سياسيا أو اقتصاديا، ويلاحظ أن إسرائيل هي الأكثر استخداما في أدبياتها الاقتصادية لهذا المفهوم بعد الولايات المتحدة الأمريكية " الذي تستخدمه كمفهوم سياسي في الدرجة الأولى ". ( عبد الحي، 2004)<sup>24</sup>

ان هذا التعبير بدأ يكتسب دلالات وحقائق مع نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج والدعوة الى نظام عالمي جديد وخصوصا مع بدء المفاوضات العربية الإسلامية، وجاء كتاب شمعون بيريس الشرق الوسط الجديد تعبيراً عن صيغة ملائمة لاندماج إسرائيل في منطقة ينزع عنها الموصفات الجغرافية التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، تؤثر في وجه الشرق الأوسط ويشدد فيها على الجغرافية الاقتصادية المعاصرة للاندماج مع نظام السوق العالمية، ليخلق منها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدرج انطلاقاً من إسرائيل كنواة آمنة تلعب دورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً.

وبالفعل تقدم إسرائيل نفسها على هذا النحو ( قاعدة تكنولوجية متقدمة في شرق عربي متخلف ) تمتلك إسرائيل " 80 % من تكنولوجيا التحلية في العالم، ودولة

---

<sup>24</sup> محاضره في مؤسسة عبد الحميد شومان ( مشروع الشرق اوسط الكبير , ايار 2004

ديمقراطيه في محيط غير ديمقراطي في وسط أصولي ولهذا فهي تدعي وظيفة جديدة هدفها خلق " شرق أوسط جديد " وهو المصطلح الذي استخدمته كونداليزا رايس في جولتها " ديسمبر 2006 " الى الشرق الأوسط.

ويبدو أن هذا الدور متفق عليه اسرائيليا ووظيفيا فكتاب شمعون بيريس " شرق

أوسط جديد" وكتاب بنيامين نتينياهو " مكان تحت الشمس" هما التعبير عن

استراتيجية متكاملة تبحث عن سلام مشروط بالغلبة الاقتصادية والغلبة العسكرية

فـ "المكان الأمني" الذي يتحدث نتينياهو عنه كشرط مؤدي فعلا الى تكون الشرق

الأوسط الاقتصادي الذي يتحدث عنه بيريس، وهذا بالنسبة الى نيتينياهو الحائط

الذي يضرب العرب رؤوسهم به والرهان الاسرائيلي هو أن يحدث انقلاب نفسي

في موقف العرب من اسرائيل على حد قول نيتينياهو " لن يضربو رؤوسهم في

الحائط الى الأبد " ولهذا فان اسرائيل ستستغل نسج العلاقات الثنائية والثلاثية

( اسرائيل، فلسطين ، الأردن ) لتعطي نفسها دور اللاعب الرئيسي والمحوري

في المشروع الشرق أوسطي الذي تنهياً لقيادته بتقدمها التكنولوجي " لا العسكري

" وهو تغيير في الوظيفة لصالح اسرائيل بامتياز بعد ما هو متوقع من انهيار

العراق وضعف دور اسرائيل العسكري.

بالمقابل فان الانهيار السيكولوجي الذي تحدث عنه نيتانياهو أصاب الدول

والأنظمة أكثر ما أصاب النخب كما تحدثت عنه ليزا تركي في مراجعتها لكتاب

كوهين (security for different futures) فالأردن يرى أن دوره الجغرافي



والتاريخي **والسياسي** سيصبح منعدم تماما في حالة حل المشكلة الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية ولهذا فانه يشعر أن وزنه سيتزايد اقتصاديا في حالة اندماجه مع الكتلة المتفوقة تكنولوجيا واقتصاديا.

أما السلطة الفلسطينية فهي أيضا في حالة الانهيار السيكولوجي من حيث فشل المشروع التفاوضي والمقاومة وفشل البرنامج السياسي لمنظمة التحرير وبالتالي فان النخب السياسية الفلسطينية تريد أن تجد لها دورا في الاقتصاد ولهذا نرى أن معظم الزعماء السياسيين لهم ومشاريع اقتصادية مرتبطة بشكل أو بآخر مع الأردن واسرائيل (ماركوس، 2005).

## 2.5 الصعيد الاقتصادي

بالرغم من أن جميع الخيارات الإقليمية والمشاريع متعددة الأطراف ذات قشرة اقتصادية ولكنها ذات لب سياسي في الدرجة الأولى ولهذا فان المشاريع الإقليمية في مجال المياه ستحقق ما يصبو إليه السياسيون بالدرجة الأولى ولكن بأدوات اقتصادية، وبمعنى أدق حل المشكلة الاقتصادية وبأدوات استثمارية بعيدا عن الحقوق المائية والسيادية للأطراف على مصادر مياهها.

هذا هو السيناريو الوحيد الذي يتم احتسابه لتحديد مكاسب المشاريع الإقليمية في حال قيام مثل هذه المشاريع، ولكن لا أحد ينتبه الى كيف سيتم توزيع مكاسب هذه المشاريع وهناك من يقول أن الاقتصاد الإسرائيلي ضعيف من النواحي البنوية وأن قطاعه الخاص لا يستطيع الدور القيادي الذي يصبو إليه في المنطقة ولكنه

يغيب عن الذهن أن هناك قطاعات هامة في الاقتصاد التي تسمح لها بالسيطرة، والخطأ ينبع من الحديث عن بنية الاقتصاد الإسرائيلي اليوم وليس بنيته الديناميكية التي تبنى على مرحلة ما بعد الشرق أوسطية، الخطأ الثاني الذي يقع فيه عدد كبير من المحللين وهو القول بأنه لا خوف من المشاريع الإقليمية لأن إسرائيل مجرد دولة محدودة القدرة اقتصاديا ولكن هذا النوع من التحليل لا يأخذ في الاعتبار أن العالم فيه احتكارات واستراتيجيات للهيمنة إذ أن وراء إسرائيل امتداد اقتصادي دولي وهو رأس المال اليهودي الدولي والشركات متعددة الجنسيات، وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه المشاريع الإسرائيلية التي قدمت الى المنتديات الاقتصادية وقد أشار الكاتب الصحفي المصري صلاح الدين حافظ إلا أن " الشرق أوسطية الجديدة والمشاريع الإقليمية تسير بأسلوب المستوطنات أي خلق واقع اقتصادي في مناطق ومواقع محددة

تخلق أحزمة اقتصادية جديدة لا يمكن الفكك منها بسبب المصالح الجديدة.

هذا دليل على أن مجمل البنية الاقتصادية وبالتالي السياسية للمنطقة ستستفيد لان المسألة ليست مسألة سوق فقط، ولا بد من ان تتحول اللعبة الصفرية الى لعبة غير صفرية فهناك من سيأخذ النصيب الأكبر.

فالمشاريع الإقليمية هي قلب المشروع الشرق أوسطي وله أطراف هي بلدان الخليج ( حيث سيتم نقل التكنولوجيا وخاصة في مجال التحلية الى هناك ) وسيقوم تجمع اقتصادي لا يقوم على التكافؤ تستخدم إسرائيل فيه كورشة اقتصادية في

مواجهة التغيرات الاقتصادية الكبرى "على سبيل المثال "الاسيان"،<sup>25</sup> في آسيا". ولهذا فان شمعون بيريس يتحدث عن تجمع الشرق الأوسط يركز على السياحة والتكنولوجيا والمياه، ولهذا فان اسرائيل ترى نفسها في الوظيفة الجديدة مركز الشرق الأوسط وباقي الدول هي الأطراف وهذا سيؤهلها الى حوار أكثر قوة مع التغيرات الاقتصادية الكبرى في العالم.

ولهذا وبعد بدء المفاوضات العربية الإسرائيلية في مدريد انطلقت حملة متوازية لخلق نوع من العلاقات الإسرائيلية العربية غير الرسمية وخصص لهذا النوع من المشاريع عشرات الملايين من الدولارات، وكانت هذه المشاريع تنفذ على مستويات عديدة منها على مستوى المنظمات غير الحكومية وحتى على مستوى المؤسسات القاعدية وأندية الشباب والأطفال " مشاريع بذور السلام" ومشاريع مع لقطاع الاقتصادي ولكنها مشاريع برعاية الدول الأجنبية والاقليمية. غير أنه من اللافت وباعتراف الجهات المانحة بفشل معظم هذه المشاريع وخاصة غير الرسمية وما عرف بمشاريع " شعب لشعب " التي رعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص ودول لعبت دورا أساسيا في عملية السلام كالنرويج وكندا.

وقد اعترف العديد من المشاركين في مشاريع بناء السلام بين الشعوب بفشلها وهيمنة الطرف الإسرائيلي على هذه لمشاريع فقد كتبت ناديا النجاب في مجلة اسرائيل - فلسطين " أن مشاريع شعب لشعب لم تحقق الهدف المنشود" وأن هذه

---

<sup>25</sup> تجمع لدول اسويويه تنشُد التكامل الاقتصادي

المشاريع واجهت صعوبات جمة وانتقادات عنيفة من الشارع الأردني  
والفلسطيني، ويعترف سليم نماري أيضا في نفس المجلة أن هذا المسار  
الذي كان يعرف " بالمسار الثاني " قد ساعد في انهاء التطرف وفي انهاء الارث  
العظيم للحروب بين العرب وإسرائيل ولكنه فشل في خلق مفاهيم مشتركة وحتى أن  
المشاركين في كثير من هذه الأبحاث اكتشفوا أن هذا طريق غير مجدي. وفي تقييمه لهذه  
المشاريع يقول أحد صناع اتفاقية أوسلو رون بندك أن عملية السلام قامت على أربعة  
أعمدة " السياسي، الاقتصادي، الأمني، والشعبي" وعند انهيار العمود السياسي انهار البعد  
الشعبي والأمني، ولم يختلف الممولين عن ذلك فقد أشار معظمهم الى فشل مشروع شعب  
- لشعب وأن المشاريع التي كانت تطرح هامشية وليست ذات جدوى في تحقيق الهدف  
المنشود.

أما المسار الأول وهو السياسي والعلاقات بين الدول فبالرغم من وجود عشرات  
اللجان المشتركة بين الطرف الفلسطيني والاسرائيلي من جهة والأردني -  
الاسرائيلي من جهة ثانية فان العلاقات الرسمية لم تمنع الانهيار السياسي وتوقف  
عملية السلام بل على العكس تزايد أعمال العنف في داخل اسرائيل وفي الضفة  
الغربية وقطاع غزة وحتى في الأردن أصبح دخول الاسرائيليين قضية خطيرة وقد  
حذرت اسرائيل رعاياها من دخول الأردن أكثر من مرة وتم مهاجمة اسرائيليين  
في الأردن عدة مرات ومنع وصول مئات الأردنيين الى اسرائيل للعمل وقد فشل  
المسار الحكومي والشعبي في تحقيق كل الآمال، ولهذا بدأ العمل على العمود

الاقتصادي حيث توصل الجميع الى قناعة بضرورة الدخول الى الموضوع السياسي من خلال ايجاد علاقات اقتصادية مشتركة وخلق طبقات من رجال الأعمال ترتبط بشكل كبير مع رجال أعمال في اسرائيل، ولهذا بدأت تنشط المبادرات الاقتصادية التي تحدثنا عنها سابقا في محاولة لابعاد العملية السلمية في اطارها الاقتصادي النشط وهو أيضا يخدم سياسة الدول الكبرى في خلق شراكة متوسطة ولكن بمفاهيم مختلفة.

ولعل النظرية السياسية " الوظيفية " هي الأكثر قدرة على تفسير ما حدث وما سيحدث حيث أن خلق طبقة من الاقتصاديين بالاضافة الى خلق مصالح مشتركة يبدد الصراع من جهة ويجعل العقد السياسية والقانونية ليست ذات قيمة، ولهذا من اللافت للنظر أن الجهة الوحيدة التي كانت أكثر حماسا لمشروعات مشتركة مع اسرائيل هي جمعية رجال الأعمال المصرية، ودافعت عن المشاريع المشتركة بشراسة ولا يخفي رجال الأعمال الأردنيين أو الفلسطينيين رغبتهم في المشاركة في هذه المشاريع واستدرار الملايين لمشاريع جديدة.

ففي دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية يسلم "هاس" بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل ويقول " انه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فان الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن

السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية" ويضيف هاس أن التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولهذا فإن النخب الاقتصادية التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاطات مؤسسات فوق القومية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة. وخالف هاس بشدة ميتراني لعدم إعطائه عنصر القوة اهتماما كافيا لا سيما وأن القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الهدف، ويرى هاس أنه من الناحية الوظيفية يمكن لبعض البرامج الدولية أن تساهم في تعزيز التكامل الدولي وهذه البرامج ستؤدي إلى نمو هياكل تعتمد في اتساع نشاطها على زيادة رقعة الموافقة الدولية عليها. وثمة مسألة أخرى وهو التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف لا سيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو ليست موضع خلاف ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث عن الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو غير الخلافية "كتطوير مصادر المياه مثلا".

وفي دراسة أخرى لهاس بالتعاون مع فيليب شوتير أشار الباحثان إلى متغيرات تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه التكامل السياسي انطلاقا من التكامل الاقتصادي. ومن أهم هذه التغيرات الحركية: نموذج اتخاذ القرار، معدل التعامل بين الهياكل الاقتصادية ومستوى قدرة الهياكل على التكيف.

وأهم ما يميز هذه النظرية وهو العلاقة بين القيادات الحكومية وبين النخب خارج نطاق الحكومة ولهذا من المهم التوافق بين النخب الحاكمة والنخب خارج الحكومة حول الأهداف والوسائل.

وهذا الذي يفسر السعي دائما لإيجاد نخب مؤثرة خارج الحكومة ولكنها نقود الحكومات في كثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن العوامل غير العضوية " المصالح، الشركات المشتركة، حجم التبادل التجاري " أقوى بكثير من المصالح العضوية" التاريخ، الدين، اللغة"(نظرية دورتهام) فهناك تعاطف مثلا بين الاندونيسيين والقضية الفلسطينية ولكن علاقات اندونيسيا مع الغرب هي العنصر الحاسم عند اتخاذ القرار ويبقى التعاطف في حدود المشاعر الإنسانية ومن هنا فإن كون إسرائيل لا تتسجم مع المنطقة من ناحية التاريخ واللغة والدين يؤثر ولكن بشكل قليل إذا ما تعاضمت مصالحها الاقتصادية مع النخب الاقتصادية في محيطها. وهنا من المفيد تبيان بعض المفاهيم والتطورات على مفهوم الإقليمي وأنها ليست بالضرورة تسير مع مفهوم بيرس لشرق اوسطيه

يجدر بنا بداية أن نميز بين الإقليم(وهو الحيز الجغرافي الذي يشكل أحد اركان الدولة) وبين الإقليمية كمنظور في العلاقات الدولية، فيعرف جوزيف ناي الإقليم الدولي بأنه ""عدد محدود من الدول المتصلة بروابط جغرافية وبقدر من الاعتماد المتبادل ""(26)، وعليه تصبح الإقليمية هي "تشكيل روابط بين الدول أو الجماعات على أساس الإقليم".(27). واستنادا إلى هذا التعريف ميز آرنست هاس بين عدد من أبعاد هذا المفهوم:(28)

<sup>26</sup> -Joseph Nye:International Regionalism,Little Brown.Boston.1968.p112

<sup>27</sup> -Ibid.

<sup>28</sup> -Ernst Haas:The Challenges of Regionalism,International Organization,vol.12,no.4,Aut.1958,pp440-458

أ-التعاون الإقليمي: ويعني به تكاتف الإرادات لعدد من الكيانات السياسية لإنجاز هدف محدد.

ب-النظام الإقليمي: ويعني مجموعة الدول المترابطة والمتفاعلة في إقليم جغرافي محدد وليس من بينها أي من الدول العظمى

ج-المنظمة الإقليمية: وهي التعبير القانوني والمؤسسي عن شبكة التفاعل بين كيانات سياسية في إقليم جغرافي محدد.

د-التكامل الإقليمي: وهو الترابط في قطاعات مختلفة ومتعددة بين عدد من الكيانات السياسية في إقليم جغرافي محدد دون ذوبان الشخصية الدولية لأي منها.

هـ-الإقليمية: وهي نزعة الترابط على أي من الأسس سابقة الذكر.

ويطلق على هذه النظرة في مفاهيم الإقليمية بالنظرة التقليدية أو الإقليمية الكلاسيكية، حيث كانت تعطي البعد الجغرافي والترابط الثقافي أهمية قصوى في تبرير الترابط، إلى جانب الترابط الإقتصادي.

وقد تعززت النظرة السابقة بعدد من العوامل أبرزها الحرب الباردة والدور الذي اؤكلته الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الدولية، كما يتضح من نص المادة 33 في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

لكن هذه النظرة ووجهت بعامل ضغط عليها:

أ-اتفاقيات التجارة الدولية والإقليمية: فحتى عام 2003 كان هناك 184 اتفاقية تجارية إقليمية، ظهر أكثر من نصفها بعد عام 1995، وهو عام ظهور منظمة التجارة الدولية التي تتوقع أن يصل عدد هذه الاتفاقيات حتى نهاية عام 2007 إلى 300 اتفاقية.

ذلك يعني أن الترابط الإقتصادي شكل قاعدة الترابط على حساب الترابط التقليدي القائم على أساس اللغة والدين والتاريخ.. الخ، وهو ما عزز من فكرة تجاوز هذه المعايير والدعوة لترابط على أساس براغماتية متحللة من الأسر الأيديولوجي أو القيمي والثقافي.

وتمثل دعوة بيريز إلى الشرق الأوسط الجديد استجابة لهذا التوجه.

ب-تنامي فكرة الإنسان، وقد جرد من هويته القومية والثقافية أو المواطنة، وأصبحت الحدود السياسية أكثر رخاوة وقيمة، ولم تعد الدولة القومية في عرف الكثيرين من منظري العولمة وحدة تحليل كافية للعلاقات الدولية.



ج-تنامي دور القطاع الخاص على حساب دور القطاع العام في نسج شبكة الترابطات عبر القومية وعبر الإقليمية. وهو ما أضعف من مركزية الحكومة في اتخاذ القرار، وافسح المجال أمام جماعات المصالح المتحررة من الاعتبارات التاريخية والأيدولوجية لنسج هذه الشبكة. د-تمثل الإقليمية التقليدية نوعا من النظام المغلق، حيث تنحصر العلاقة بين عدد من الدول المحددة جغرافيا، غير ان نظام الإقليمية الجديدة يمثل نظاما مفتوحا حيث ترتبط النظم الإقليمية باتفاقيات تجارية مع الدول المتطورة من خارج الإقليم، فحتى عام 2003 كان هناك 139 اتفاقية تجارة حرة بين نظم اقليمية وبين الدول الصناعية من خارج الإقليم.

يترتب على ذلك، أن فيضان العلاقات المتحررة من الروابط التقليدية سيأخذ مسارا تدرجيا، يبدأ بفيضان العلاقات بين الدول في إقليم جغرافي معين، توطئة لترابط الأقاليم فيما بينها كمرحلة من مراحل التطور نحو العولمة.

وعليه تكون الدعوة للإقليمية خطوة وسطى بين مرحلة الدولة القومية كما عرفناها منذ ويستفاليا 1648 وبين العولمة. أي أن أصحاب هذه النظرية يعتقدون أننا نسير باتجاه نظام دولي قائم على تنافس الأقاليم أكثر منه على تنافس الدول وهو ما يعمق من أهمية المنظور الجيو استراتيجي.

هـ- موضوع البيئة ومصادر المياه: حيث أن موضوع البيئة لا ينحصر في إقليم معين بفعل الترابط الكوني بيئيا، كما أن مصادر المياه لا تلتزم بالتقسيمات التاريخية، وقد أدى ذلك كله إلى فيضان الترابط الإقليمي إلى خارج الحدود التقليدية.<sup>29</sup>

ويمثل البعدان السابقان أساسا للمنظور الوظيفي الجديد الذي يعزز فكرة تغليب الترابط الاقتصادي على غيره، ولكنه يضيف له القبول بفكرة تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية.<sup>(30)</sup>

ولعل ترابط دول إسلامية مع روسيا في رابطة دول الكومنولث، والرغبة التركبية في الترابط مع أوروبا، واتفاقيات الشراكة المتوسطة العربية الأوروبية تسير كلها في هذا الاتجاه.

<sup>29</sup> -Ethier, W.J:T HE New Regionalism, Economic Journal, Vol.108, No.449., 1998. pp1149-1161

<sup>30</sup> -Ohmae.K; The End of Nation –State, The Rise of Regional Economics, Free Press, New York. 1995. Passim

غير أن التفتت الاجتماعي والسياسي الذي يتنامى في مواجهة الترابط الاقتصادي يشير إلى ان قوة الروابط التقليدية ما تزال مؤثرة إلى حد بعيد، ودلالاتها تظهر في أن معدل عدد الدول الجديدة منذ منتصف الثمانينات يزيد على نسبة ظهورها في المراحل السابقة، ولم تختف دولة قومية واحدة، كما أن ثورة الثقافات الفرعية (الدينية واللغوية والعرقية والطائفية) تتنامى بشكل معاكس.

ويشير الجدول التالي إلى التفتت القائم على الهويات القومية في المجتمع الدولي:

جدول (12) التفتت القائم على الهويات القومية في المجتمع الدولي

الفترة الزمنية	عدد الدول الجديد	عدد النزاعات المنطوية على نزعة انفصالية
1955-1970	34	-
1970-1985	40	27
198-2000	41	48

وليد، عبد الحي. أثر العولمة على الدولة القومية، جامعة آل البيت، 2000، ص 117.

ذلك يعني ان المنظور الوظيفي الجديد يفتقد القاعدة القيمية التي تشكلت تاريخيا ولا يمكن تجاوزها بمكاسب اقتصادية بحتة، وهو الأمر الذي تقفز عنه افكار بيريس الذي يريد الحفاظ من ناحية على الهوية القومية للدولة اليهودية ولكنه يطالب الآخرين بالتخلي عن هوياتهم والاندماج في منظوره الوظيفي. من جهة وفي نفس الوقت يعقد مؤتمر في إسرائيل تحت عنوان "ميزان المناعه والامن القومي الاسرائيلي"<sup>31</sup>

من الملاحظ أن النموذج الذي طرحه بيريس مازال يتقيد الظروف التي سادت أيام

الحرب الباردة، بمعنى تشكيل محاور إقليمية بإيحاء من الدول العظمى، ( الولايات

<sup>31</sup> مؤتمر عقد في هرتسليا 1-24 كانون أول 2007. وهو مؤتمر يحظى بأهتمام كبير في الاوساط السياسي والاكاديميه

المتحدة، الاتحاد السوفيتي) غير أن التوجه العالمي نحو التكتلات الإقليمية الحديثة مختلف تماما من حيث:

1. أن المحاور في زمن الحرب الباردة نشأت في نظام عالمي ثنائي القطبين، ولكن النظام العالمي الحالي في مرحلة تحول من أحادي القطب - التاريخ يقول أن النظام العالمي أحادي القطبين قصير نسيبا - ويذهب بعض علماء السياسة إلى الميل أن الإقليمية (Regionalism) هي بشكل أو بآخر تعبير عن محاولة لإيجاد نظام متعدد الأقطاب (التحولات في أمريكا اللاتينية - أوروبا الموحدة - شرق آسيا وغيرها).

2. يلاحظ أن في زمن الحرب الباردة أن الاقليميه جاءت بارادة فوقية نتيجة لهيمنة القوى العظمى في حين أن التكتلات الإقليمية المحلية هي محاولة من أسفل لخلق آليات تعاون في مواجهة العولمة، أو هي محاولة للتحول والاستعداد للتعامل مع العولمة.

3. من المعروف أيضا أن الإقليمية نشأت في أثناء الحرب الباردة لأغراض محددة أهمها الأمن بينما التكتلات الحالية هي مفتوحة ومتعددة الأبعاد فليست أمنية محضة ولا اقتصادية محضة وإنما تخدم مصالح متنوعة لأعضائها، وهي أبعد بكثير من فكرة الاقتصاد فقط.

4. من المميزات الإقليمية الحالية أنها علاقات بين لاعبين ليس بالضرورة هم الدول بينما تنشأ علاقات بين حركات اجتماعية، مؤسسات ومنظمات إقليمية.

كل ما ذكر ليس في صالح فكرة بيريس ولا تدعمها فالتعاون الاقتصادي يختلف عن العوامل الإقليمية المتعددة التي تعزز اندماج هذه الكتل أو تخلق خطط لمواجهة العولمة.<sup>32</sup>

### 3.5 النتائج التنموية

بالرغم من ضرورة الاعتراف بأن المشاريع الإقليمية والتعاون الاقليمي له نتائج اقتصادية مباشرة وان تدخل القطاع الخاص سيخلق فرص عمل جديدة، ولكن هذه المشاريع يجب النظر اليها على أساس أنها عملية متواصلة ذات ديناميكيات لا يمكن ضبطها بواسطة آليات اقتصادية صغيرة كما هو الحال في الاقتصاد الأردني، والفلسطيني وبالتالي فان الاقتصاد الاسرائيلي وامتداده من شركات ومؤسسات تمويل عالمية ستخلق ديناميكياتها الخاصة وهذا سيؤدي الى:

- تفكيك وهشاشة الاقتصاد الوطني وانعدام السيطرة عليه.
- اذابة الطبقة الوسطى بشكل كبير بحيث يصبح هناك جمهور رجال أعمال وجمهور فقراء لا يستطيعون التغيير السياسي والاقتصادي.
- ازدياد نفوذ طبقة رجال الأعمال وزيادة حجم تدخلهم في السياسة.

وبالتالي فان النمو الاقتصادي قد يحدث ولكن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ستكون بعيدة المنال وهذا بالضبط ما حدث تقريبا في جميع دول

<sup>32</sup> روبرت ماتشيسيني " أستاذ الاتصالات المساعد في جامعة الينوي بالولايات المتحدة الأمريكية

أمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الفقر وزيادة في عدد الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم في الأنظمة السياسية بشكل كبير ونتائج الانتخابات الأخيرة في دول مثل البرازيل والبيرو وبوليفيا أظهرت مدى النقمة الشعبية على سياسة الشركات متعددة الجنسيات والخصخصة وكذلك الأمر في المنطقة.

وبالرغم من خصخصة معظم المرافق الأساسية في الأردن ومصر إلا أن معدلات الفقر في ازدياد وظاهرة الثراء الفاحش في ازدياد، الأمر الذي يفسر الاتجاه العام للاقتصاديات الوطنية الصغيرة في ظل الخصخصة. وكنتيجة طبيعية ستكون برامج التنمية التي ستصدر عن أنظمة سياسية بشكل غير مباشر من طبقة رجال أعمال هي في الأساس برامج طبقة رجال الأعمال الذين لا يتحملون الشعور بالضرر في مصالحهم، ولهذا سوف يخلق الاقتصاد التابع وستعزز التبعية من خلال توسيع حجم القطاع الخاص الوطني الذي يدور في فلك قطاع خاص دولي واقليمي يدخل معه في شراكة غير متكافئة ولكنه يحميه ويوفر له الظروف السياسية والبنى الهيكلية الملائمة ( القوانين، مصادر التمويل )، وهذا ما يفسر ما حدث في مصر حيث تشير تقارير الأوراق المالية المصرية 37% من القيمة السوقية لهذه الأوراق محكومة لاستثمار أجنبي، وهناك 170 صندوق استثمار أجنبي في مصر ومعظم هذه الصناديق مسجلة في دول أجنبية.

## 4.5 البعد القانوني

قبل الحديث عن البعد القانوني للمشاريع المشتركة وتأثيرها على مبادئ السيادة والحقوق المائية من المفيد القاء نظرة على الأدبيات والأحكام القانونية الدولية المساندة، والمصطلحات المفيدة في فهم الموضوع للدارسين غير القانونيين حيث يعني مصطلح " نظام المياه الدولية" الذي حل محل وصف النهر الدولي تلك المياه التي تصل بينها في الحوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر، ويشمل نظام المياه الدولية المجرى الرئيسي للنهر، وروافده سواء المنابع أو المصب، ويعني حوض النهر الواحد الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه، وتحدد كم ونوع المياه ، ويكفي في الفقه القانوني الحديث ان تكون احد روافد النهر دوليا كي يعد حوضه دوليا. وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة بين دول النظام المائي الدولي التي تعني بتنظيم حصص دول النظام او أي شأن من شؤون استغلال النظام مثل الملاحه، فإن هذه الاتفاقيات تصبح لها أولوية في التطبيق اعمالاً للقاعدة القانونية الخاصة.

اما السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لا يوجد قانون دولي بشأن المياه الدولية العذبة ان ما متوفر في الشأن هو مجموعة أعراف استقرت عبر الزمن، ومجموعة قواعد وضعتها مؤتمرات دولية للمياه او وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة، ونحاول الاجتهاد في الإجابة عن السؤال في ان النزاع بشأن المياه في المنطقة فهي حديثة جدا وبرزت خلال العقود الأربعة الأخيرة، لكنها لم تصل حداً خطيراً متفجراً الا في الفترة

المتأخرة، وقبل سنوات قليلة مما استدعى حضور المبادئ القانون الدولية لتكون حكما في مثل هذا النزاع، وبتتبع تطور مبادئ القانون الدولي تاريخياً فان جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك عام 1958 أكدت المبادئ التالية:

- 1- كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض نهر واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة .
- 2- فيما عدا الحالات التي تنص عليها اتفاقيات او عرف ملزم للأطراف المعنية، فان كل دولة مطلة على النهر لها الحق في نصيب معقول ومتساو في الاستخدام المفيد لمياه الحوض.
- 3- على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.
- 4- يتضمن التزام الدول المشاركة في حوض النهر احترام حقوق شريكاتها بمنع تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض . بالإضافة الى ذلك هناك القواعد المنظمة، والتي تشمل الحقوق المكتسبة والتي تعني الاستغلال المتواتر لفترة زمنية طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي للنهر. وقد فصلت قواعد مؤتمر هلسنكي لعام 1966 في المادتين الرابعة والخامسة تقسم حصص المياه والنصيب المعقول لكل دولة مشتركة في المياه الدولية للنهر، ولتفسير الفقه القانوني " فان الدولة تتمتع بالسيادة على جزء من النهر الدولي المار بإقليمها، وما يترتب على ذلك الاستفادة من مياهه في أغراض الزراعة

والصناعة، وتوليد الكهرباء وغيرها. وهذه السيادة عليها معينة مردها الى حق الدول النهرية الأخرى في الاستفادة بدورها من مياه النهر، والا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها إحدى الدول النهرية في إقليمها. وإذا استعرضنا مسيرة الأمم المتحدة في القانون الدولي الخاص بالمياه الدولية فإن الأمر لم يكن ليقتصر على ما ذكر من مبادئ وقواعد وضعت في اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة، ولا مؤتمر هلسنكي لعام 1966، ولكن هناك قواعد وإيضاحات قد جاءت لاحقاً، لكنها تستند الى ما سبق من مبادئ وأعراف استقرت عليها الممارسة العملية لحقوق الدول في المياه الدولية.

أما القواعد والمبادئ التي أقرها مؤتمر هلسنكي فهي:

- جغرافية النهر وحجم تصريف المياه في كل دولة.
- الاستخدام المتواتر لمياه الحوض في السابق.
- الحاجة الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة من الحوض النهر
- عدد السكان الذين يستفيدون من المياه في كل دولة من حوض النهر.
- مقارنة المصادر الأخرى للمياه البديلة التي تفي بالحاجة الاقتصادية الاجتماعية لكل دولة في الحوض.
- مدى الحاجة لكل دولة في الحوض للمياه من دون الضرر بالدول الأخرى التي يمر بها النهر.



وفي عام 1977 عقدت الأمم المتحدة مؤتمر للمياه في الأرجنتين وجاء في توصيات ما يلي: فيما يتعلق باستخدام المياه الدولية المشتركة ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار السياسات الوطنية، وحق كل دولة في حوض النهر في المشاركة في المياه بالتساوي بأسلوب التضامن والتعاون والحوار بين هذه الدول المستخدمة لتلك المياه".

أما إذا أردنا تطبيق مبادئ مؤتمر هلسنكي وقواعد والمؤتمرات الدولية الأخرى على مشكلة المياه في المنطقة فيمكن صياغتها فيما يلي:

- نظرا لزيادة الحاجة الى المياه العذبة في أنهار النيل ودخلة والفرات والأردن فان قلة مياه هذه الأنهار بسبب زيادة الاستهلاك قد أصبحت إحدى مشكلات المنطقة.
- ان زيادة حاجة الدول المستفيدة من مياه هذه الأنهار، والنقص فيها يعود في جانب منه الى الهدر في المياه لاسباب عديدة تتعلق بالإدارة المتخلفة، وتخلف البنية التحتية للمياه، وتخلف طرق الاستعمال..... الخ.
- عدم التعاون بين دول حوض النهر.
- مشكلات سياسية وحدودية تنعكس على مسألة المياه.

ونتيجة تلك العوامل فإنه لا يبدو أن هناك حلاً وشيكاً لهذه المشكلة، وإن حرب المياه متوقعة في المنطقة، وبخاصة حول مياه نهر الأردن واليرموك بين العرب وإسرائيل، وحول مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق. وتجدر الإشارة عند الحديث عن المبادئ القانون الدولي أن إضافات قانونية قد تمت في عام 1991 حيث أضيفت 32 مادة خاصة بموضوع المياه الدولية التابعة لمبادئ الأمم المتحدة، منها.

- 1- الاستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار الدولية.
- 2- استخدام المياه بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر والمستفيدة من مياه النهر.
- 3- تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الاستفادة من مياه النهر.
- 4- حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار. لكن السؤال يبقى كيف تطبق هذه الأسس في المنطقة.

وفيما يلي توضيح للتوصيات التي اتخذتها اللجنة القانونية الدولية في حزيران/يونيو 1991 حول الأنهار الدولية والتي تنطلق أساساً من مبادئ مؤتمر هلسنكي أولاً: لا بد من اتفاق بين الدول المشتركة في حوض النهر المستخدمة للمياه، وتكون المبادئ العامة في القانون الدولي الخاصة بالمياه هي المرجعية لى نزاع بهذا الخصوص، ما لم يفلح الحوار والاتفاق بين الأطراف المتنازعة.

ثانياً: ان الدول في أعلى النهر او الدول التي تملك القوة العسكرية، وترغب بحل مشاكلها بهذه الوسيلة، وتشكل ضغطاً على الدول الأخرى في وسط او أسفل النهر مستغلة الموقع الجغرافي والقوة العسكرية ليس من حقها أن تلجأ الى ذلك الأسلوب لانه يضر بمصالحها وبمصالح الآخرين، وهذا ما يلوح في أفق المنطقة.

ثالثاً: الاستخدام الجيد والمناسب لمياه النهر من قبل الأطراف المستفيدة منه بحيث لا

يسبب ضرراً للآخرين في وادي النهر، وبدون هدر لهذا المصدر المهم.

رابعاً: التعاون بين الدول المشتركة في المياه النهر لترشيد استخدام المياه.

خامساً: ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حاجة كل دولة للمياه في إطار ظروفها الاقتصادي والاجتماعية.

سادساً: تبادل المعلومات بشأن المياه بين الدول المستخدمة لمياه النهر كمياه دولية في إطار اتفاقية للتعاون بينها خاصة بالمياه.

ويلاحظ ان القانون الدولي - نتيجة التقادم الزمني، والتراكم القانوني - ينطوي على قواعد ومبادئ مهمة يمكن الرجوع اليها لحسم أي نزاع بشأن المياه الدولية، بيد أن المسألة لا تتوقف على وجود النصوص القانونية لأن الأساس هو في طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مياه الانهار، او الجغرافية العابرة لحدود أكثر من دولة. تعود أكثر المشكلات إلى نزاع تاريخي على الحدود. و خاصة في منطقة المشرق العربي منذ أن كانت الحدود على البشر قبلية إلى أن أصبحت هناك حدود دولية للكيانات و الدول في هذه المنطقة. إن الاتفاق بشأن الحدود بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية هو الأساس و

باقي المشكلات لا تشكل معضلة. فالنزاع بشأن الحدود في المنطقة نزاع تاريخي، و لم يتم حله حتى الآن على رغم مرور عشرات السنين على تحديد الحدود بين هذه الدول، لذا فإن مسألة الخلاف الناشب بين بعض دول المنطقة حول هذه المياه الدولية هو خلاف بالأساس حول الحدود دخلته عناصر أخرى متعلقة بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل بلد من هذه البلدان.

وفي محاولة لتفسير موقف القانون الدولي من مسألة النزاع بشأن المياه الدولية تطرح آراء عدة، و يهمنها الآراء التي لا تتحاز لطرف دون آخر، و هي ليست آراء الأطراف المتنازعة بكل تأكيد.

إن مياه النهر حق مشترك للدولة التي تتبع منها، و التي تمر منها، و التي تصب فيها. إن المشكلات تبدأ حول حصص هذه الدول من تلك المياه، و حول طريقة استخدام كل منها لها، و حول الحدود، و القبائل أو السكان المقيمين على ضفاف الأنهار على الحدود و حركتها و نشاطها.

إن الرأي الغالب عالمياً هو حق السيادة لكل دولة في المياه التي تجري في أراضيها بغض النظر عن استخدام الدول الأخرى لها، و بحيث لا تلجأ الدول الأخرى إلى الإضرار بجيرانها في مياه النهر. و أن المسألة لا تقف عند هذا الحد بتبيان الحق الطبيعي للمشاركة في المياه الدولية، لكن الخلافات السياسية التي شرحناها سابقاً، و خطط تطوير استخدام المياه في بلدان معينة مثل بناء السدود و الخزانات، و تشييد محطات الطاقة.... الخ تؤثر في منسوب المياه في أنهار الدول الأخرى، و بالتالي تؤثر في كميات المياه و ما يترتب

على ذلك من أضرار في الزراعة و الصناعة الخ. و من هنا فإن أسلم و أفضل طريقة لحل مشكلة النزاع بشأن المياه بين الدول هو بناء علاقات جيدة بين دول الجوار، و انتهاج أسلوب حل المشكلات بينها بالحوار، و منع اعتداء دولة معينة على أنهار أو مصادر مياه الدولة الأخرى التي تقع تلك المياه أو المصادر ضمن حدودها الدولية أو خارج حدودها الدولية. لقد حدد القانون الدولي بصورة عامة أن النهر ملك للجماعة البشرية في الدول التي ينبع منها و يمر بها و يصب فيها بحيث لا تؤثر سيطرتها عليه في استفادة المجتمعات الأخرى منه.

لقد كان تركيزنا في بحث المياه في المنطقة و البعد القانوني على المياه السطحية- مياه الأنهار - لكن هذا لا يعني أن القانون الدولي غير معني بالمياه الجوفية تحت الحدود. إن قرارات مؤتمر هلسنكي تنسحب أيضا على التوزيع المشترك للمياه الجوفية التي تقع على الحدود. ان المياه الجوفية لا تعترف بالحدود كما هي الحال في الحدود الليبية- المصرية و التشادية، و السعودية-الأردنية، و السعودية-الاماراتية، و الإسرائيلية-الفلستينية-مياه الضفة الغربية الجوفية.

إن المعلومات عن المياه الجوفية الواقعة على الحدود أقل بكثير من المعلومات المتوفرة عن المياه السطحية بين دول المنطقة، و أن مواجهة الخلافات حولها تتطلب اتفاقيات كما هي الحال بالنسبة لمياه الأنهار الدولية، على أن تتضمن الاتفاقيات حلا لمشاكل الحدود أولا.

و من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى دور البنك الدولي في تمويل مشروعات المياه في إطار القانون الدولي.

و من مهمة البنك الدولي دعم المشاريع الاقتصادية مثل تمويل المشاريع الزراعية و الري في دول العالم، فعلى سبيل المثال قدم في عام 1991 قروضا تقدر ب 19 مليار دولار لمشروعات الري و الزراعة في عدد من دول العالم، كذلك لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية، و أنه من الطبيعي أن يجد البنك الدولي صعوبة في تقديم قروض لمثل تلك المشروعات لدول بينها نزاع على المياه الدولية، و أن إقدام البنك على تقديم قرض لدولة مشتركة في مياه دولية مع دول أخرى و بينهما خلاف حول المياه فإن البنك يقع في حرج قد يؤدي إلى اتهام إدارته بالتحيز إلى جانب جهة دون أخرى، لأنه قد يمول مشروعا مثل بناء السدود على الأنهار، و تكون نتائج هذا المشروع سببا في ضرر أطراف أخرى مستفيدة من مياه هذه الأنهار.

قد يفسر البعض عدم اقدم البنك الدولي لتمويل مشروعات على الأنهار بالقروض لبعض الدول على أنه تبرير بعدم مساعدة تلك الدول بحجة الخلاف حول المياه الدولية، وقد يكون ذلك الرأي واردا، فالبنك الدولي ليس بعيدا عن تأثير السياسة الدولية و القوى المؤثرة فيها. و بالعودة الى رفض البنك الدولي عام 1956 تمويل مشروع السد العالي في مصر على رغم عدم وجود خلاف بين دول حوض النيل آنذاك حول المياه الدولية أكد تخوف هذه الدول ، ودلل على عدم حياد البنك الدولي آنذاك.

لكن البنك الدولي قد توصل الى حل لهذه المشكلة في عام 1993 عندما وضع شروطاً

لدعم البرامج المالية الوطنية والإقليمية وهي:

- " لا بد من توافر نهج متسق لإدارة موارد المياه بحيث يعكس تفهماً واضحاً بين الحكومة وسائر الأنشطة المتعلقة بموارد المياه.
- لا بد أن تشمل أنشطة ادارة المياه على تقدير لمدى كفاية قاعدة البيانات، وكميات المياه في إطار كل نشاط ونوعيتها.
- اتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.
- تقييم آثار إدارة المياه على نحو بعينه في قطاع معين على البيئة والمستفيدين الآخرين.
- اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بموارد المياه السطحية والجوفية على حد سواء شرط ضروري لتقديم المساعدات الإنمائية"

هناك توجه خطير للبنك الدولي في النقطة الثالثة مما سبق حول " اتساق الاستراتيجيات

الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية" ان لكل دولة مصالح وطنية حيوية، وان

للقوى الدولية مصالحها التي لا تتفق في أغلب الأحيان مع المصالح الوطنية، وان

المطالبة بالاتساق في الاستراتيجيات قد يكون عمله ذا وجهين أحدهما ربما نشر

الصراع في المنطقة بسبب المياه او غيرها.

وخلاصة القول في ما يتعلق بالقانون الدولي والمياه، ان مجموع الاتفاقيات التي تمت قد صدرت في مجموعة عن الأمم المتحدة عام 1964، وتبلغ 253 اتفاقاً، والاتفاق العام في ما يتعلق بالمياه يعود تاريخه الى عام 1923، وهناك اتفاقيات بين الدول آخرها اتفاق بوخارست في 7 نيسان/ ابريل 1955. وقد صدرت توصية من الهيئة العامة للأمم المتحدة عام 1970 الى لجنة القانون الدولي للمباشرة بدراسة موضوع نص جديد للاتفاق يحدد استعمال المياه الدولية في غير غاية النقل النهري، ويظهر أنه حتى اليوم لم تتمكن لجنة القانون الدولي من وضع مشروع نهائي في الموضوع ليقدم الى الهيئة العامة للأمم المتحدة، لذلك يكتفي بالاتفاقيات الخاصة القائمة على ما هو متعارف عليه.

ويبقى ان نذكر بأن فرض الامر الواقع بالسيطرة على المصادر المياه واستغلالها يعطي الطرف المسيطر حقا قانونياً مكتسباً في المستقبل على رغم أنه ليس له الحق في الأساس، وانه كان معتدياً على حقوق الآخرين في المياه كما هي الحال بالنسبة "لإسرائيل" التي سيطرت على مصادر المياه العربية، وهنا يكمن الخطر القادم في هذه المسألة. ويمكن تلخيص بعض الأسس في مسألة المياه والقانون الدولي (أسس لا بد نت الاتفاق بشأنها) في ما يلي:

- ان الحوار بين الدول المشتركة في المياه الدولية هو السبيل الى الحل.
- ان الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول المشتركة في حوض النهر

الدولي أسلم الطرق للاتفاق بشأن مسألة المياه.



- الرجوع الى قواعد ومبادئ القانون الدولي المعتمدة من لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بهذا الخصوص.
- وضع تشريعات للمياه على مستوى كل دولة ضمن استراتيجيات وطنية لا تتعارض مع الاستراتيجيات القومية على المستوى الوطن العربي، والتعاون مع دول الجوار في إطار قواعد القانون الدولي.
- المباشرة بحل مشكلات الحدود وترسيمها ضمن القانون الدولي يساهم الى حد كبير في حل النزاع حول المياه الدولية.
- وضع حد لأي تجاوز على حقوق الدول في مياهها، وعدم السماح بالأضرار التي تتعرض لها الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

هذا فان الطرف الفلسطيني يستطيع باستخدام آليات القانون الدولي :

1. التأكيد على حق السيادة على نهر الأردن والبحر الميت.
  2. التأكيد على عدم جواز الاعتداء وفرض الأمر الواقع،
- ولهذا فان الطرف الفلسطيني لن يستطيع اثارة هذه القضايا بعد تنفيذ مشاريع مشتركة مثل هذه الحقوق بالحقائق التي ستخلق وبالمصالح التي تنشأ.

## الفصل السادس

## النتائج والتوصيات

كما هو معروف أن المفاوضات العربية الاسرائيلية التي بدأت في أعقاب حرب أكتوبر 1974 وأخذت شكلها الرسمي في مؤتمر مدريد (1991) جرت محكومة بميزان القوى في المنطقة وقد ظهر ذلك جليا في نتائجها من حيث المفاوضات الثنائية ( اتفاقية أوسلو، وادي عربة ) أو حتى المفاوضات متعددة الأطراف (المشاريع المشتركة) والذي يدرس بشكل جلي المفاوضات متعددة الأطراف والمشاريع الاقليمية التي طرحت فيها أو ما نفذ منها (بالرغم من ارتباطها بالمسار الثنائي ) يلحظ ما يلي:

1. أن أجندة هذه المفاوضات والمشاريع هي ترتبط بشكل كبير

بالأجندة الدولية وملامح النظام الدولي ورؤية المؤسسات الدولية

والتمويلية للاقتصاد وهذا يظهر على سبيل المثال بـ:

- مشاريع دعم القطاع الخاص في المنطقة وتشجيع الاستثمار ( يرتبط بمشروع الشرق الأوسط الكبير).
- مشاريع المساعدة في اعداد قوانين وتشريعات. ( الرؤيا الأمريكية والبنك الدولي للإصلاح).
- مشاريع المياه ( الرؤيا الأمريكية لحل مشكلة المياه، والمبادرة الأوروبية لمشاكل المياه).
- الشراكة الأوروبية المتوسطية.

- مبادرة توسيع الفرص الاقتصادية ( المبادرة الألمانية الواردة في خطاب وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر أمام مؤتمر ميونيخ الأربعين حول السياسة الأمنية 7 شباط 2004).

والعديد من المشاريع والمقترحات التي تأتي في اطار الرؤيا الدولية لمستقبل الشرق الأوسط من جهة ورؤية الدوائر العالمية في حل المعضلة الاقتصادية على أساس أنها المحرك الأساسي لإنهاء التطرف في المنطقة.

ولهذا فان كافة المشاريع والمبادرات تأتي في هذا السياق وقد قيل ذلك صراحة، واذا كانت الصورة توحى بأن هناك تعاون دولي لخلق شرق أوسط جديد من خلال مبادرات ومشاريع اقليمية فان هذا الشرق الأوسط أيضا هو ساحة أساسية للصراعات الدولية متعدد الأطراف وبالتالي فان كافة المبادرات والنشاطات الاقليمية تخلق بالأساس في تحريك المركز والأطراف باتجاه مصالح مختلفة فالولايات المتحدة ترى في إسرائيل مركزا وأطرافه محاور عربية مختلفة (محور الخليج) ( محور مصر - الأردن ) ( محور المغرب العربي تونس- المغرب ). فيما ترى الدول الأوروبية جنوب المتوسط باجماله هو الشريك تلعب فيه عدد من

الدول دور أساسي وتترى المبادرة الأوروبية والمبادرة الفرنسية -  
الألمانية التي نشرت في آذار 2004 والتي طرحت احد عشر  
هدفا للتعاون مع الدول العربية وركزت على التباين مع المشروع  
الأمريكي في حل النزاع العربي الاسرائيلي ورأت أن الحل  
السياسي متوازيا مع الاصلاحات والنشاط الاقتصادي، وتركز  
المبادرة الألمانية - الفرنسية على أن أوروبا هي المركز وهي  
شريك استراتيجي في المنطقة.

اذن المشاريع الاقليمية الأوروبية ترى الدول العربية واقتصادها  
( القطاع الخاص بشكل خاص ) شريك أساسي بينما ترى  
المبادرة الأمريكية القطاع الخاص آلية ضغط سياسي وهذا واضح  
من خلال ما أسلفنا من برامج في اطار الشرق الأوسط الجديد.  
( رؤية بيريس، وكونداليزا رايس ).

فان التوصيات التي يمكن الحديث عنها في مثل هذه الدراسة  
ترتكز على الاتي:

1. التعاون مع المشاريع المقترحة بشكل شامل ورؤية متكاملة  
( علاقة موضوع تطوير حوض الأردن - مشكلة اللاجئين ومشكلة  
الحدود).

2. ايجاد ملف عربي متكامل لمشاريع التنمية الاقليمية بمعنى العمل على ايجاد أجندة عربية متكاملة تضمن تعظيم المصالح العربية والقطرية، وهذا يأتي من باب المصالح فامكانية تحقيق مصالح قطرية في اطار مشروع عربي متكامل أكثر من مجموع المصالح القطرية مع بعضها يعني مصلحة الدولة +A الدولة B مجتمعة أكثر من مصلحة الدولة +A الدولة B منفردة كذلك فان الوزن النوعي للإقليم سيزداد.

3. توضيح أن التنمية المعتمدة على الذات لا يتم بجهود الحكومات وحدها وأن مشاركة شعبية نشيطة مطلوبة في كل مراحل العملية التنموية والتوحيدية بما في ذلك مرحلة تحديد الأهداف واختيار التنظيم الاجتماعي المناسب ( حركات اجتماعية كما في أمريكا اللاتينية تستغلها أحزاب ديمقراطية).

4. التخلص من سيكولوجية المهزوم والتعامل مع الأطراف الأخرى على قاعدة المصالح.

5. ادراك حقيقة أن العالم ليس الولايات المتحدة فقط فهناك لا بد من ايجاد آلية البدائل ورفع المؤشرات في العلاقات مع هذه البدائل مثلا

(زيادة حجم التبادل التجاري مع أوروبا ، الصين ) والسماح لهذه الدول بتحقيق جزء من مصالحها كآلية لمواجهة الخيار الوحيد وهو الولايات المتحدة.

6. تفعيل دور القطاع الخاص الوطني وخلق آلية المراقبة الشعبية لدور القطاع الخاص فمثلا في أمريكا اللاتينية هناك منظمات لمراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسيات وعملية الخصخصة، وحماية البيئة من نشاط الشركات الدولية وغيرها.

7. تحديث البنية الاجتماعية والارتقاء بنظام التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يدخل فئة وطنية الى القطاع الخاص تكبح جماح التدهور الطبقي في هذا القطاع وهلى هذا يمكن الاشارة الى أهمية نص وثيقة "مسيرة التطور والتحديث والاصلاح" التي اعتمدها القادة العرب في 23 أيار 2004 والى وثيقة مكتبة الاسكندرية في عام 2005.

8. التعامل مع القضايا التي تثار في مسار التعاون الاقليمي والمشاريع المشتركة ضمن رؤية سياسية متكاملة يتصدى لها فريق من الخبراء والسياسيين أما التعامل معها على أنها مشاريع فنية يضعف الرؤيا ويضعف الموقف التفاوضي حتى على المصالح وليس المبادئ.

ولكن مهما تعددت المبادرات والمشاريع الاقليمية والمحورية والتعاون المشترك يبقى العامل الحاسم الذي بدأ الكثيرون من الساسة وصناع القرار أصحاب نفس المبادرات والمشاريع الاقليمية الاقرار بأنه بدون تحقيق الشرط السياسي وتسوية الصراع بآلية تصنع من الشعوب سوف يكون من الصعب تحقيق المنشود وهو العلاقات الاقتصادية التي تبدد الصراع ( لقد كانت النظرية في التبريد تقوم على أساس أن الكرة الملتهبة يمكن تبديدها بالتعاون الاقتصادي وذلك بالمشاريع المشتركة التي هي كحنفية مياه تعمل بالتنقيط على الكرة الملتهبة وأن المسألة هي مسألة وقت)، ان خطابات طوني بليز ووثيقة بيكر هاملتون هما آخر الأدلة على الاستنتاج أن الكرة الملتهبة بغض النظر عن عوامل التبريد سيبقى تحتها يغلي وأن تصاعد موجة العنف أو زيادة حدة التطرف وتصاعد نجاحات الاسلام السياسي هو الحل لأن أكبر مشروع اقليمي أو **سياسي** يستطيع شخص واحد ايقافه مهما بلغت الاجراءات الاحترازية، فقد تراجعت السياحة في مصر ( طابا، شرم الشيخ) الى أكثر من 80% بعد عملية تفجيرية في منتجع طابا، وهكذا الأمر في الاستثمار فحجم الاستثمار يتناسب طرديا مع درجة الاستقرار السياسي فقد شهدت الأراضي الفلسطينية والأردن استثمار بلغ 3,5 مليار دولار سنويا فور توقيع اتفاقية وادي عربة وأوسلو ولكن هذا الرقم تراجع في الأراضي الفلسطينية الى عشرات الملايين بعد اندلاع الانتفاضة الثانية.

## المراجع

### المراجع العربي

- 1 . البرازي ،مظفر(2000).امكانية التعاون بين الدول العربيه والصين.النشره الشهرية لمنظمة الاقطار العربيه المصدره للبترولاسنه 26 ،العدد 1، كانون الثاني. ص 30-34
2. البرزي، عفيف . (1984) إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت.
3. التميمي، عبد الرحمن (1999) " المياه في المفاوضات النهائية" مركز مفتاح ( المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية). رام الله
4. التميمي، عبد المالك (1999) المياه العربية التحدي والاستجابة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت



5. الخالدي، سامح الأغا. جعفر (1991) المفاوضات واحتمالاتها  
في ظل علاقات قوى متغيرة. مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8  
بيروت ص 3-10
6. الأشهب، نعيم. الحسيني. مازن (2005) مشروع الشرق الأوسط  
الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق. رام الله
7. الشوربجي ، منار (2004) ادارة المياه في عالم متغير، مجلة  
السياسة الدولية. العدد 158. القاهرة
8. العضايه، عادل. (2005) الصراع على المياه في الشرق  
الأوسط. دار الشروق. عمان.
9. النجار، اسكندر (2002) مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ،  
مكتب دار الفكر - القدس.
10. بيريس، شمعون (1996) الشرق الأوسط الجديد ترجمة وإصدار  
دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
11. تشومسكي، نعوم. (2000) الريح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة  
والنظام العالمي، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير رام الله.
12. حسين، فتحي (1997). المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق  
الأوسط، مكتبة مدبولي. القاهرة.

13. حمدان، كمال (2000) القدرة التنافسة للمؤسسات الاقتصادية العربية\_ مجلة المستقبل العربي عدد 254 ص 75-112 ( ندوة العدد) بيروت.
14. خدام، منذر (2003) الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.
15. دورني، جيمس. بالاستغراف، روبرت. (1985) ترجمة وليد عبدالي \_ كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
16. سعد الدين، إبراهيم وآخرون (1998) . الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة.
17. سعيد، ادوارد (2002) نهاية عملية السلام: أوصلو وما بعدها. دار الآداب. الطبعة الأولى. القاهرة
18. سينجر، دانييل (2003) الصراع في الألفية الجديدة، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للنشر والتوزيع رام الله. (مترجم).
19. عبدالله،سمير.(2004) الاقتصاد الفلسطيني والمحيط العربي . مركز المعلومات الفلسطيني .( تقرير)
20. عبدالحى، وليد. (1991) الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب، الجزائر.
21. عبد الحى، وليد.(2000)-أثر العولمة على الدولة القومية، جامعة آل البيت،،ص 117

22. كوثراني، وجيه . (1995) الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع  
اسرائيل مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 23 بيروت ص. 3-2.
21. مثنى، فضل. (2000) الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية  
على التجارة الخارجية والدول النامية وكتب مدبولي. القاهرة
23. مركز دراسات الوحدة العربية (2004) اسرائيل 2020 خطتها  
التفصيلية للمستقبل الدولي والمجتمع" ترجمة عن العبرية. مركز  
دراسات الوحدة العربية، بيروت.
24. منصور، جميل. (1996) الولايات المتحدة وإسرائيل. مؤسسة  
الدراسات الفلسطينية. بيروت
25. هلال، جميل. (2006) الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في  
فوضى الهوية والمرجعية والثقافة. مواطن " مؤسسة فلسطينية  
لدراسة الديمقراطية. رام الله "مؤسسة الدراسات الفلسطينية.  
بيروت، الطبعة الأولى.

## 2. المراجع الإنجليزي

1. Albright ,M. (2003) .Madame secretary : personal a memoir.Miramax books .New York .USA.
2. Allan, J.A. (2001). The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy. London, UK: I.B. Tauris.
3. Allan, J.A. (2005b) Power Dynamics Along the Nile. Presentation given at First Workshop on Hydro-Hegemony, 21/22 May 2005, King's College London, London, UK, London Water Research Group.
4. Aruri, N 2003 dishonest brochure The U.S. Role In Israel and Palestine. South End press Cambridge . MA
5. Bouillom .M. 2004. The peace Business: Money and power in the palastine Israel. Conflict .I.B. Tauris co. LTD New York .USA
6. Barnett, Clive (1999) Deconstructing context: exposing Derrida. Transcripts of the Institute of British Geographers (24): 277-293.
7. Burawoy, Michael (2003) For a Sociological Marxism: The Complementary Convergence of Antonio Gramsci and Karl Polanyi. Politics & Society 31 (2): 193-261.
8. Chomsky, Noam (2003). Understanding Power: The Indispensable Chomsky. London, UK: Vintage.
9. Cohen,S. (2004) security for different futures : the rise of global middle east in Marroco ;Durhan :Duke university press: reviewed by Taraki ,L (2005)
10. Daoudy, Marwa (2005b). Le partage des eaux entre la Syrie, l'Irak et la Turquie - Negociation, securite, et asymetrie des pouvoirs. Paris: CNRS Editions.
11. Dellapenna, Joseph W. (2003) Water Rights and International Law. In: Nicholson, E. and P. Clark, The Iraqi Marshlands: A Human and Environmental Study. London, UK: Politico's.

12. Evans, Graham and Jeffrey Newnham (1998). Dictionary of International Relations. London, UK: Penguin Books.
13. Ernst Haas.( 1958). The Challenges of Regionalism,International Organization,vol.12,no.4,Aut..pp440-458
14. Ethier,W.J: (1998).The New Regionalism,Economic Journal,Vol.108,No.449.,pp1149-1161
15. Fanon (1986 [1952]). Black Skin, White Masks. London, UK: Pluto Press.
16. Fischhendler, Itay (2005) Spatial Adjustment as a Mechanism for Resolving River Basin Conflicts: The US-Mexico Case. Political Geography 25 (5): 547-573.
17. Fische, stanly. Dani Rodrik & Elias tuma, eds (1993( the Economics of Middle east Peace views from the Region, MA:MIT Press
- Gramsci, António (2003 [1935]). Selections from the Prison Notebooks. London: Lawrence and Wishart.
18. -Joseph Nye:International Regionalism,Little Brown.Boston.1968.p112
19. ibid
20. Gyawali, Dipak (2006) Nepal's Intertwined Politics of the Wax, Wick and Flame. (2004) Forthcoming.
21. .Grushy, Sara (2004).IMF Forces Water privatization on poor constrains Globalization Challenge and Privatization of water, Nexus Magazine Volume 8 Number
22. Hanafi, . Tabar ,4, (2005). The Emergence of Palestinian Globalized Elite.Institute of Jerusalem Studies and Muwatin. Jerusalem
23. Horrocks, Chris (1999). Introducing Foucault. Cambridge, UK: Icon Books Ltd.
24. Lukes, Steven (2005 [1974]). Power: A Radical View - 2nd edition. Hampshire, UK: Palgrave MacMillan.

25. Lustick, Ian S. (2002) Hegemony and the Riddle of Nationalism: The Dialectics of Nationalism and Religion in the Middle East. *Logos* 1 (3 (Summer 2002)): 18-44.
26. Mahan, A.T.: (1965) *The influence of sea power upon history 1660-1783*, London.
27. McCaffrey, Stephen (2005c). Comments on Fischhendler and Feitelson's 2004 'Short and Long-term ramifications of linkages involving natural resources: the US-Mexico transboundary water case'. Email message to Mark Zeitoun 9 September 2005.
28. Najjab, N. (2006) "The Achievement and failures of people to people viewed from the Palestinian Side " *Palestine – Israel Journal* "Vol .12 No. 4. p 22-39
29. National Academy of Science . 1999. *Water for the future : the West Bank and Gaza Strip, Israel, and Jordan*. Washington . D.C. USA.
30. Ohmae, K.; *The End of Nation – State, The Rise of Regional Economics*, Free Press, New York. 1995. Passim.
31. Onishi, Kayo (2005) *Hydropolitics of China and Downstream Countries in the Mekong River Basin*. International Symposium on the Role of Water Sciences in Transboundary River Basin Management, , Ubon Ratchathani, Thailand
32. Passia ( Palestinian Academic Society for the study of International Affairs) .(2003) *Water in Palestine* Edited by fadia daibes Jerusalem: Passia publication.
33. Peres, S. (1993) *The New Middle East*, Henry Holt Co. N.Y
34. Peter H. (1993) *Water War and Peace in the Middle East* " *Environmental* vol. 36. No. 3 p. 15

35. Robinson, Dave and Judy Groves (2003). *Introducing Political Philosophy*. Guildford: Biddles Ltd.
36. Selby, Jan (2003a). *Water, Power and Politics in the Middle East - The Other Israeli-Palestinian Conflict*. London, UK: I.B. Tauris.
37. Strange, Susan (1994) *Who Governs? Networks of Power in World Society*. In: Tooze, R. and C. May, *Authority and Markets - Susan Strange's Writings on International Political Economy*. Hampshire, UK: Palgrave Macmillan.
38. Tamimi,A. A technical Framework For Final, Status Negotiation over water. *Palestine – Israel "Journal"* vol III No 3/4, Jerusalem – (1996) p 66-79
39. Turton, Anthony (2005a) *Power, Puissance and Other Comments by Tony Turton*. In: Zeitoun, M., *Readers' Comments on Hydro Hegemony Theory*. London, UK: Unpublished.
40. Turton, Anthony and Richard Meissner (2002) *The hydrosocial contract and its manifestation in society: A South African case study*. In: Turton, A. and R. Henwood, *Hydropolitics in the Developing World: A Southern African Perspective*. Pretoria, South Africa: African Water Issues Research Unit.
41. Wester, Philippus and Jeroen Warner (2002) *River basin management reconsidered*. In: Turton, A. and R. Henwood, *Hydropolitics in the Developing World: A Southern African Perspective*. Pretoria, South Africa: African Water Issues Research Unit.
42. William.k.Tab " *The Ammoral Elephant: Globalization and the struggle for social justice in the Twenty – First century*, New York: Mondly Review Press, 2001, p.80
43. Zartman, William I. and Jeffrey Z. Rubin, Ed. (2002). *Power & Negotiation*. Ann Arbor, MI, USA, The University of Michigan Press.

## 2. الوثائق

1. ملفات المفاوضات متعددة الأطراف للجان المتعددة.
2. المراسلات الرسمية من وزارة التخطيط حول قناة البحر الأحمر - الميتم.
3. ملاحظات شخصية أثناء المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف الجولات الستة للجنة المياه. (فيينا، جنيف، واشنطن، مسقط، عمان، النرويج)
4. أرشيف سلطة المياه ووثائقها الصادرة عنها.
5. وثائق المنتديات الاقتصادية



## الملاحق